

تهديدات وفرص للتنوع الثقافي:
القمة العالمية لمجتمع المعلومات
بين المنظمة العالمية للتجارة و اليونسكو

كُوستافُ كُومز
(Gustavo Gómez)

وثيقة من إعداد
معهد العالم الثالث (معت : ITeM)

يوليو ٢٠٠٥

معت يشكر دعم
المركز الدولي للأبحاث حول التنمية

لائحة المحتويات

٣	١ - مقدمة
٤	٢ - التنوع الثقافي بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات
٤	من تصريح المبادئ بجنيف إلى خطط العمل الجهوية
٥	الموضوع: التركيز على المشاكل والحلول
٧	الإحلال التدريجي للتنوع الثقافي
٩	خطط العمل الجهوية
١٤	٣- التنوع الثقافي بالمنظمة العالمية للتجارة و موائيق التجارة الحرة
١٤	إتفاقيات التجارة الحرة: الثقافة كبضاعة
١٤	الوضع بالمنظمة العالمية للتجارة
١٦	الإتفاقيات الثنائية و الجهوية
١٩	٤- التنوع الثقافي باليونيسكو
١٩	المناقشة نحو معاهدة: توترات و منافع في الرهان
١٩	المسار نحو المعاهدة حول التنوع الثقافي
٢٠	الأنماط الرئيسية المناقش فيها
٢٢	المواقف و النافع في الرهان
٢٤	٥- تهديدات للتنوع الثقافي
٢٤	كثافة الملكية و مراقبة وسائل الإتصال
٢٩	إستعمال التكنولوجيات الجديدة
٣٠	"إزالة الحواجز"
٣١	الخصخصة
٣٣	٦- إستنتاجات و تعليمات
٣٤	القمة العالمية لمجتمع المعلومات: التنوع الثقافي على الخارج
٣٥	حتمية التكنولوجيا
٣٧	الربط كنموذج خاطئ
٣٨	مسارات أخرى متعددة الأطراف

١ - مقدمة

البحث التالي يعرض مسارات مختلفة و متعددة الأطراف حيث تُناقش إتفاقيات و سياسات حول التنوع الثقافي و ترفع الستار على أحداث و توجهات و التي تبين التهديدات الموجودة للحصول على تنوع ثقافي حقيقي في مجتمع المعلومات.

و النظريات التي يمكن تلخيصها توجه العمل بالطريقة التالية:

١- إنها لغير كافية بساطة الإعلان و الإعتراف، بالتنوع الثقافي بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، ولهذا من المفروض تحديد إطارات تنظيمية و سياسية فعالة للدولة التي تأمنها.

٢- إنه من الواجب التحليل لتورطات مسارات أخرى متعددة الأطراف على التنوع الثقافي في تنفيذ مجتمع المعلومات، إذ يمكن أن تجعل من المبادئ المتفق عليها بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات شيئاً غير صالح كما هو الشأن بالنسبة للمناقشات و التحديدات على المستوى الوطني.

و بينما تم السير في التحديد بخطط العمل - سواء العالمية أو الجهوية- في مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات (قعجج)، قد مشيت الإلتزامات لحماية و تشجيع التنوع الثقافي في الإنحلال. و مستقبل التنوع الثقافي، إذن، يعتمد على مسارات أخرى متعددة الأطراف التي يمكن أن تجعل، سواء من المبادئ العامة المتفق عليها بـ قعجج أو من المناقشات و التعريفات داخل الدول، شيئاً غير صالح أو غير قابلة للإستدامة. و في هذا الإتجاه، المفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة (نعت) و موائيق التجارة الحرة (وتج) يمثلون التهديد الرئيسي، بيد أن المعاهدة حول التنوع الثقافي (عنث) لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) هي الفرصة الأكبر التي يعتمد عليها دول الجنوب.

و في جو عام حيث الميولات الإقتصادية و الإجتماعية الغالبة تؤدي إلى تكثيف أكبر من الإنتاج و نشر الأمتعة و المصالح الثقافية - و اضعف التنوع الثقافي في خطر على المستوى العالمي، الجهوي و الوطني - يبقى الإعلان و الإعتراف البسيطين بالتنوع الثقافي غير كافيين إذا لم تحدد إطارات مراقبة و سياسية فعالة للدولة التي تحميها و تضمنها.

و أمام مسارات العولمة، التقارب و التكثيف اللواتي سيتم تحليلها بهذه الوثيقة، فمن الواجب تنظيم ميولات السوق حسب المصلحة العمومية إذا لم ينبغي أن تبقى الإمكانيات الوطنية في مهبط التهديدات التي تمارس من طرف هذه المسارات.

٢ - التنوع الثقافي - القمة العالمية لمجتمع المعلومات

من تصريح المبادئ بجنيف إلى خطط العمل الجهوية

السيناريو و قواعد اللعب

التوترات التي وقعت أثناء مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات فيما يخص المواضيع و التركيزات ترتبط قويا بقرارات أولية و التي حددت مسبقا - و لو بطريقة غير مستقيمة- ما سيكون التركيز الغالب في المناقشات، مشاركة الفاعلين و البلوغات الممكنة و أولويات المفاوضات.

و من بينها، التعيين نفسه للإتحاد الدولي للاتصالات (حدو) كمنظم "مفتاح" للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع إزاحة اليونسكو الناتجة عن هذا. و حدو، هي منظمة أسبق من الأمم المتحدة نفسها، قد كانت تاريخيا هيئة غير مثالية بالجهاز. و لا يمكن تفادي الوعي بحضور الشركات العبر الدولية للاتصالات بعضها الإستشاري، مع إمكانية ممارسة ضغط دائم حسب مصالحها - و لذلك، بالزيادة، يعتمدون على أحسن الموارد من أغلب الدول التي تشارك بمناقشات الإتحاد.

و هذه الشركات، و خاصة المرتبطة بهيئات وسائل الإعلام، حصلت على تمثيل مزدوج في مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات إذ، زيادة على مشاركتها كفرع خاص، شاركت نقاباتها كـ "مجتمع مدني"¹. و يمكن، كذلك، التأكيد على أن مواقفها كانت ممثلة ثلاث مرات إذ مارست بعض الدول دور المحامين لمصالحها الهيئاتية².

و تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات من طرف حدو يحدد كذلك التركيز الغالب المحصل عليه منذ بداية المناقشات - معبر عنه بمسودات النص المقدمة في إطار الاجتماعات التحضيرية. المواضيع المتعلقة بالتنوع الثقافي هي، بوضوح، أقرب لليونسكو، من هيئات أخرى لجهاز الأمم المتحدة. و حدو، بالعكس، لا تتوفر على التجربة، الموارد البشرية و التكوين المناسب للتطرق و الدفع بهذه المواضيع.

و يدعي مارك رابوي (Marc Raboy) أنه، فيما يخص مواضيع رئيسية كدمقرطة الو وسائل- التقليدية و الجديدة- نوع من تكنولوجيات المعلومات و الإتصال أساسية في مجتمع المعلومات، خاصة بدول الجنوب. و يدعي رابوي أنه، بينما داخل منطق اليونسكو، الوسائل هي مؤسسات ثقافية و طرف من مسار التنمية الإنسانية، داخل منطق حدو الوسائل هي جهاز تقني لتقديم المعلومات³.

التطلع التكنولوجي ليس فقط حصيلة مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات لكن يشكل عنصر ذاتي منه. و هي حقيقة حيث العديد من الدول و الهيئات - كاليونسكو نفسها- و خاصة منظمات المجتمع المدني قد صارت كلما تقدم في تحديدات الخطط الملموسة، و مبتعدين عن تصريحات المبادئ.

و الخيار المتخذ من طرف الكتابة العامة للأمم المتحدة لصالح حدو للكتابة التنفيذية لـ القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا يمكن إعتبره، على الأقل، حادقا. الإتصالات عامة و الإذاعة، على الأخص، تعتبران إقتصارية تقريبا على شؤون و مسارات تكنولوجية محضة أو إصطناعية-تجارية، خاصة بالدول النامية.

¹ هي الحالة، و بين أخريات للجمعية الدولية للبيث الإذاعي التي تجمع مالكي الإذاعات و قنوات التلفزة

² إنظر، مثلا، مساهمة السالفور في الدفاع على مصالح المرسلون الإذاعيون الأمريكيون اللاتينيون. رئيس الدولة، إلياس ساكا (Elias Sacca)، هو زعيم جهوي للجمعية الدولية للبيث الإذاعي.

³ Raboy, Marc (2004), *The World Summit on the Information Society and its Legacy for Global Governance* in "Gazette: The International Journal for Communication Studies", vol. 66, nos. 3 -4, (June-July) 2004.

و قد عبر خبراء، مثل أنتونيو باسكوالي (Antonio Pasquali) بقوة في هذا الصدد: " هذا التحويل في السلطات لأعضاء تقنيين بدون كفاءة ذاتيا في مواد إجتماعية-ثقافية ليس بريء منطقيا؛ إنما طريقة لتقنين الصمم أمام المطالبة الإجتماعية، و إعطاء الأهمية تحت هيكلية الغير المناسبة لمشاكل الفوق هيكلية، و حصر القرار داخل دائرة القوة"⁴.

الموضوع: تركيز على المشاكل و الحلول

المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات كانت معبورة بهذه التوترات⁵، التي دمجت التحديد نفسه و بلوغات مفهوم "مجتمع المعلومات" كما هو حال "الفجوة الرقمية" التي يزعم مواجهتها. و قد صارت هذه التركيزات المتنوعة في صياغة الموضوع الذي نوقشت فيه و الذي صارت فيه الأشكال المتعلقة بالتنوع الثقافي في الإنحلال.

و قد أكدت اليونسكو، باستمرار، على مفهوم المجتمع أو مجتمعات المعرفة كتطور لمجتمع المعلومات، مدلة بأن "المعلومات" ليست كافية بنفسها؛ و التحدي هو تشكيلها بطريقة تجعلها "تتطور حتى تتكون في مجتمعات المعرفة التي تحترم التنوع الكبير للثقافات و التعريفات، كما هو العالمية، الغير اللا إنقسامية و الإعتماد بعض على بعض في حقوق الإنسان". و حسب هذه النظرة، يجب التأكيد على محتويات مجتمع المعلومات، "ضمنها أبعادها الإجتماعية الثقافية و الأخلاقية، و إقامة نظرة واضحة للأهداف الإجتماعية التي يجب الوصول إليها"⁶.

و في نفس الإتجاه عبّر المجتمع المدني المشارك في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في كل التصريحات، محاولا تغيير إتجاه المقترح الأصلي و مؤكدا على إعتبار العديد من "مجتمعات المعلومات" الممكنة⁷: "لا يمكن تخفيض فهم مجتمعات المعلومات إلى شكل واحد، إلى رؤية واحدة، بدون إعتبار أنه في الحقيقة هناك مجتمعات متعددة التي يجب أن تحترم في خاصياتها الثقافية و التاريخية. و الكلام على مجتمع المعلومات لا يعني التكلم على نسخة تلقائية معرفة واحدة، لتقافة واحدة و الطغي للغة واحدة"⁸.

متضمنا مفهوم "المواصلات"⁹، للمجتمع المدني الكامل "مجتمعات المعلومات و المواصلات يجب أن تكون مجتمعات حيث يمكن لكلهن و كلهم أن يبدعون، يستعملون، يتقاسمون و ينشرون بحرية المعلومات و المعرفة، كما الولوج إليها، بهدف أن الخواص، المجموعات و الشعوب يكونون مؤهلين لتحسين جودة الحياة و العمل على تطبيق كامل إمكاناتها". المجتمعات "حيث التنمية توطر في حقوق الإنسان الأساسية و متجهة للحصول على توزيع عادل للموارد، التي سوف تؤدي لحي الفقري إتجاه بيئة قابلة للإستدامة بدون إستغلال"¹⁰.

⁴ أنتونيو باسكوالي (Antonio Pasquali) "القمة العالمية لمجتمع المعلومات: إختياطان للأخذ، نشر في جماعة الشبكة للحركات الإجتماعية، ١٠ يونيو ٢٠٠٢.

⁵ من بعد جنيف ٢٠٠٣، حصل الإتفاق على أنه في الدورة الثانية سوف لا يرجع إلى الوراء في الوثائق المصادق عليها في تصريح المبادئ (<http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop-es.html>) و خطة العمل

⁶ خوزي لويس إكسبيني ر. (Jose Luis Exeni R.)، إجتماع إستشاري لأمريكا الوسطى، كوبا، الميكسيك، و الجمهورية الدومنيكانية، اليونسكو، نغوسغاليا، ٢٩ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢

⁷ تدخل الكوكوس (Caucus) لأمريكا اللاتينية و الكرايب في القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف، ٢٠٠٣

⁸ و بنفس الطريقة قد عبرت حملة كريس (CRIS): "لا يوجد نمط واحد لمجتمع المعلومات، ولكن هناك عدد كبير من مجتمعات التعلونات؛ الممكنة". وثيقة رقم ١، ٢٠٠٣

⁹ بالنسبة لباسكوالي، مجهود القمة يجب أن يتركز " في تعويض مصطلح المعلومات بمصطلح التواصل، أو على الأقل تعايش مقبول مترتب للفكرتين (...). الإعلام يعني في أهميته أخبار و حيد الإتجاه ذا مفاعل و حواسيب بمبولات لتعديل تصرف المستقبل السلبي؛ التواصل، ارتباطية الأخبار ذات علاقات، حوارية و إجتماعية بين متصلين متساوي التأهيل لإرسال و إستقبال فوريين و حريين.

¹⁰ تصريح المجتمع المدني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات "بناء مجتمعات المعلومات التي تتجاوز و الحاجيات البشرية". متبنى بالإجماع في الإجتماع الكامل من طرف المجتمع المدني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ٨ دجنبر ٢٠٠٣.

و إختلافات الآراء بين الفاعلين بهذا المسار- مجتمع مدني، القطاع الخاص، الحكومات، أكاديمية- مشهورة إلى حد أنه لا يمكن تفادي أن التطلعات و النتائج لإجتماعهم يترك عدم القناعة على الأقل للبعض منهم¹¹. المشاركون من المجتمع المدني عبّروا عن الرؤية الطاغية المعبر عنها من طرف حدو و العديد من الدول النامية هي موجهة من طرف حاجيات الهيئات العبر الدولية " و بالكاد لشئ أكثر من مصلحة للحاجيات الإنسانية الحقيقية و اللامساوات المرتفعة فقط سطحية"¹².

و لنرى كيف يطرح "المشكل" المتعلق بالفجوة الرقمية، إنطلاقا من الموافقة العمومية لمواجهتها لإزالتها أو تخفيضها على الأقل:

حسب واحد من الآراء، الفجوة هي فقط مشكل لولوج التكنولوجيات، و أكثر إيضاح، "بين أولئك الذين يتوفرون على ولوج للتكنولوجيات الرقمية و أولئك الذين لا يتوفرون عليها"¹³. و المرمى الذي يعلن على تفاوتها، إذن، سيكون مقدم في هذه الأحيان من طرف عدد روابط أنترنت لكل شخص، لكل مدرسة و غيرها المماثلة. و تحديدات أخرى تلجأ ليس فقط للشكل الكمي، بل كذلك للعناصر الكيفية للفجوة ، دائما مفهومة كمشكل تكنولوجي - مثلا، مفرقين بين ولوج أنترنت عبر نطاق عريض و الولوج عبر خط الهاتف.

و إنطلاقا من رؤية أخرى فيما يخص الفجوة يحتضن أن، زيادة على الربط، يجب إعتبار الإختلاف بين القدرات و المهارة في إستعمال هذه التكنولوجيات. مثلا، بالنسبة لـ أادي (ALADI حسب تسميتها الأصلية باللغة الإسبانية) الفجوة الرقمية هي " الفرق الموجود في درجة التكيف في إستعمال تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات بين الدول"¹⁴ و تقترح قياسها بواسطة معطيات الكثافة الهاتفية، كثافة الحاسوبات و مستعملي أنترنت، من بين غيرها¹⁵.

و ليس من المبالغ فيه القول بأن العديد من التصريحات، ضمنها تلك الصادرة عن حدو، تعترف في خطابها الرسمي بتركيز أكبر إتساع.

و بالنسبة للجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية و الكرايب (CEPAL سيبال: حسب حروفها الأولية في تسميتها الأصلية بالإسبانية)، مشارك فعال في المسار التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الفجوة الرقمية هي، جوهريا، متفرع عن الفجوات الإجتماعية الإقتصادية الموجودة مسبقا" حيث " هناك علاقة مباشرة بين الدخل و ولوج الأنترنت، و الدول ذات مستويات مداخل أقل تميل إلى تقديم نسب أقل من النفاذ"¹⁶. و قد أعلنت أن الإستخلاص الرئيسي للمناقشات حول "تناقض الإنتاجية" المعروف خلال سنوات ٨٠ هو أنه "العنصر المركزي لتكنولوجيات التنمية لا يتألف من الربط مع الأجهزة التحتية لتكنولوجيات المعلومات و الإتصالات، و لكن في إدماج الحلول الرقمية مع الأشكال المتنوعة للتنظيمات الإجتماعية و الإنتاجية بأكبر سرعة ممكنة"¹⁷.

و بالنسبة للمجتمع المدني، ريتما، تجاوزه الفجوة الرقمية يتطلب إستعمال و كذلك إستملاك التكنولوجيات الجديدة و بذلك، " لا يجب قياسها فقط بإمكانية إستعمال تكنولوجيات المواصلات المتطورة ولكن، كذلك، بعبارة قُدرة تحليل

¹¹ في الحقيقة، الدورة الأولى للقمة خلفت الكل بعدم الرضى. ليس فقط كان حضور رؤساء الدول و الحكومات قليلا بل أن القمة كانت على حافة الفشل بقليل من بدايتها، قبل الوصول إلى الحل يفتح مجموعتين جديدتين للعمل للتطرق الموضوعين الأكبر جدالة - تمويل وإدارة الأنترنت.

¹² حملة كريس، وثيقة رقم ١، ٢٠٠٣.

¹³ Hilbert, Martin (2001), *From industrial economics to digital economics*. CEPAL, Chile 2001.

¹⁴ أادي، الفجوة الرقمية و مخلفاتها على الدول الأعضاء في الأادي. دراسة ١٥٧. مجلة ١، ٣٠، ١ يوليوز ٢٠٠٣.

¹⁵ http://www.geocities.com/brecha_digital/

¹⁶ السيبال (٢٠٠٣)، الطرق نحو مجتمع المعلومات بأمريكا اللاتينية و الكرايب. و يؤكد كذلك هيلبرت (Hilbert) و كاتز (Katz) على أن "هناك علاقة مباشرة بين الخطر و الولوج لأنترنت و الدول ذات مستويات مداخل تميل إلى إظهار نسب نفاذ أقل"، ٢٠٠٢.

¹⁷ *Ibid.*

المعلومات و التأهيل لخلق شبكات النفع المتبادل التي يمكن أن تساعد في تحسين مستوى المعيشة¹⁸. و التربية تتحول بهذا إلى شكل مركزي من سياسة لتشجيع التنوع الثقافي، في اتجاه تنمية " مَاهلات و اجبة لوطنية فعالة، ضمنها القدرة على إيجاد، فرز، إستعمال و خلق معلومات وتكنولوجيا¹⁹."

الإحلال التدريجي للتنوع الثقافي

إن تصريح المبادئ لـ القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المتفق عليه في دجنبر ٢٠٠٣ بجنيف، يلتقط طرف من المقترحات و الأسلوب المدفوع من طرف المجتمع المدني في مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات. دمج التحديات و خطط عمل حول التنوع الثقافي - غائبة في المسودات الأولية- كان قد دُفع بها من طرف المجتمع المدني و دُعمت من طرف أطراف أكاديمية و منظمات كالليونيسكو. أشكال كاحترام إطار حقوق الإنسان، حرية التعبير، تطلعات الجنس، و وصول الخدمات إلى المناطق الريفية و التربية حصلوا على تنمية مماثلة في مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

و بتصريح المبادئ أكدت الدول أنها "عازمة على مواصلة بحثنا من أجل ضمان أن ينفع الكل من الفرص التي يمكن أن تقدمها تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات"، و إتفقت على أنه، للجواب على هذه التحديات، يجب على كل الأطراف المهتمة المساهمة من أجل "تعزيز و إحترام التنوع الثقافي". و أكدوا كذلك أن "التنوع الثقافي هو ثروة مشتركة للإنسانية" و أن مجتمع المعلومات يجب "تأسيسه" فيها - ذاكرين بتشديد التصريح العالمي لليونسكو²⁰ حول التنوع الثقافي، قاعدة للنقاش نحو المعاهدة المناسبة²¹.

و تصريح المبادئ يشير على أنه "رفيع الأسمية" ليس فقط الحصول على - و إستهلاك - محتويات لكن كذلك الخلق و النشر. و "من المهم"، يحتضن، "التشجيع على إنتاج المحتويات و الولوج إليها، سواء بأهداف تربوية، علمية أو ثقافية أو لأهداف التسلية، بلغات و تشكيلات مختلفة²². و يبرز، خاصة، أن "خلق المحتويات الوطنية" المكيفة مع الحاجيات الوطنية أو الجهوية " سوف تهيئ التنمية الإجتماعية و الإقتصادية" وستعرض على مشاركة كل الأطراف المهتمة، و ضمنها سكان المناطق الريفية، البعيدة و المهمشة²³.

و يظهر بشكل بارز بتصريح المبادئ دور وسائل الإتصال التقليدية - سواء المعتمدة على التكنولوجيا المناظرة أو الرقمية. و نظرا للدور الذي تقوم به و ستقوم به هاته في مجتمعات المعلومات بدول الجنوب، هذا الذكر مهم جدا. و صحبة إعادة التأكيد على مبادئ حرية الصحافة و التعبير و الإشارة إلى البند ١٩ من التصريح العالمي لحقوق الإنسان²⁴، الغائبة من المسودات الأولى، تذكر الحاجة للإعتماد على تنوع وسائل الإتصال ، و من جهة أخرى يجب "تمهيج تنوع أنظمة ملكية وسائل الإتصال²⁵"، عن طريق التقصير من اللاتوازنات الدولية المرتبطة بالتجهيزات التحتية، الموارد التقنية و تنمية القدرات البشرية.

و هذه المبادئ الحسنة، رغم ذلك، سارت في فقدان تدريجي بالنصوص التي تنطرق للأعمال و السياسات لتحقيق هذا التصريح. و لو أنه ما زالت تذكر، فيظهر بارزا كيف الإتجاه العام لخطة العمل تصوب في إتجاه

¹⁸ الجماعة الفعلية الصوفية، ٢٠٠٢.

¹⁹ تصريح المجتمع المدني في القمة العالمية لمجتمع المعلومات. دجنبر ٢٠٠٣.

(<http://www.worldsummit2003.de/download/WSIS-CS-Dec-121103-esp.pdf>)

²⁰ فيما يتعلق بالتنوع الثقافي، مهم النظر كيف المنشأ في تصريح المبادئ يمضي إلى ما بعد المسائل المشيرة إلى ثقافات أهلية أو تنوع لغوي، بُدع و اجب لكن أكثر تقصير من المنص عليها في التصريح حول التنوع الثقافي و وثائق أخرى لليونسكو.

²¹ النقطة ٥٢ ، تصريح المبادئ، جنيف، دجنبر ٢٠٠٣.

²² النقطة ٥٣ ، تصريح المبادئ، جنيف، دجنبر ٢٠٠٣.

²³ *Ibid.*

²⁴ نصها يقول: " لكل شخص الحق في حرية الرأي و التعبير؛ هذا الحق يحتوي على أن لا يضايق بسبب آرائه، بسبب البحث و إستقبال معلومات و آراء، و نشرها بغير حد للحدود، وبأي وسيلة للتعبير".

²⁵ نقطة ٥٥ الباب ٩- وسائل الإتصال، تصريح المبادئ، دجنبر ٢٠٠٣.

آخر، حيث تغلب بالوثيقة نظرة تتمركز بالتكنولوجيا و السوق و حيث "الربط" و "الولوج" لـ "الحصول على الخدمات" هي المحاور الرئيسية لكل إستراتيجية لإقامة مجتمع المعلومات. و التحديدات المدمجة بخطة العمل تسير في إتجاه إعطاء الأسبقية "أولاً، لإقامة إطار تنظيمي للإقتصاد الرقمي الجديد، مع تأكيد على عدم التنظيم لإفادة التنافس، التسهيلات للتجارة الإلكترونية و آليات جديدة لمراقبة الإجرام الحاسوبي و حراسة إستعمال الشبكات الإلكترونية لأنشطة تخريبية؛ و ثانياً، التشجيعات لإثارة الإستثمارات الخاصة في الأجهزة التحتية التكنولوجية في ما يسمى الدول السائرة في طريق النمو".²⁶

و هذا البُعد يجعل من خطة العمل وثيقة حيث الوزن المُخَوَّل للحصول و الإستقبال السلبي للمعلومات يتعاكس مع الحصول الضعيف للأهداف المتجهة نحو الخلق، الإنتاج و نشر المحتويات، الأمتعة و المصالح الثقافية. و من بين ١٠ أهداف المدمجة من أجل أخذها بعين الإعتبار لما تحدد الأهداف الوطنية"، ستة تتكلم عن "الربط"²⁷. نقطتان أخريان تقيمان الهدف بأن يتوصل كل السكان بـ"خدمات التلفزة و الإذاعة" و أن الولوج إلى تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات "هي في إستطاعة أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية". و مع هذا كل المواضيع الأخرى المدمجة بتصريح المبادئ تنخفض إلى هدفين ضعيفين بخطة العمل ("تكييف كل مقررات التعليم التربوي الإبتدائي و الثانوي إلى تحقيق أهداف مجتمع المعلومات، أخذاً بعين الإعتبار ظروف كل دولة" و "تعزيز تنمية المحتويات و إقامة الظروف التقنية التي تسهل الحضور و إستعمال كل لغات العالم بالإنترنت.")

و يوجد بخطة العمل، زيادة على هذا، فكرة مصغرة مرتبطة بمفهوم الثقافة و التعابير الثقافية: بالخلاف مع التحديد الموعود و الشامل المعروض في تصريح المبادئ، و خط العمل حول التنوع الثقافي يقتصر على الحوار بين الثقافات" و على "التعاون الجهوي و الدولي"²⁸. و مصطلح "التنوع الثقافي" يبدأ إستعماله كإشارة محتقرة على الثقافات الأهلية، الديانات، توثيق التراث التاريخية، المعرفة التقليدية أو الشؤون المتعلقة باللغات و اللهجات. و لما يحتفظ بالتحريير الأصلي، تبدأ الإشارة للأفعال بمنطق "أفعال إيجابية"، متوجهة إلى قطاعات ضعيفة، مجموعات سلالية خاصة، سكان مناطق مهمشة أو غير مكرمة²⁹ أو إلى خدمات مخصصة لأشخاص ذي عوائق. و من جهة أخرى، ليس هناك ولا واحدة من التدابير المقترحة تتطرق لـ"تعزيز التنوع" فيما يخص ملكية وسائل الإتصال و لا تقيم حدود للتكثيف - ميولات متصاعدة على المستوى الوطني و الدولي التي تهاجم مباشرة تنوع المعلومات و الآراء. و لما يقبل الدعم للمشاريع التي تمزج إستعمال وسائل الإتصال التقليدية و ذات التكنولوجيا الجديدة، مثلاً، يعتبر هذا فقط على حساب "تسهيل إستعمال اللغات المحلية، لتوثيق و الإحتفاظ بالآثار المحلية، و الذي يضم المنظر و التنوع البيولوجي، كوسيلة للوصول للجماعات الريفية، المعزولة و المنقلة"³⁰.

و خلاصة للنظرة التقصيرية لمجتمع المعلومات بخطة العمل - الغالبة في الحصول و الإستقبال السلبي للمعلومات - ينعكس في المحتويات للباب حول الحصول على المعلومات و المعرفة، حيث يحتضن أن "تكنولوجيات المعلومات و الإتصالات تمكن كل العالم من الحصول على المعلومات و المعرفة في أي مكان و بطريقة فورية عملياً. كل الأشخاص، المنظمات و الجماعات يجب، إذن، أن تتمكن من الحصول على المعرفة و المعلومات". و في تنمية

²⁶ وقد سبق تخطيط هذا الموقف في الدورة الأولى للقمّة. إنظر بورش، س. (Burch, S.) (٢٠٠٣) و القمّة العالمية لمجتمع المعلومات: نظرات متعارضة، ١٨ مارس ٢٠٠٣.

(<http://www.iberamericana.de/articulos-pdf/10-Burch.pdf>)

²⁷ بوادي، جامعات، مدارس عليا، ثانويات، إبتدائيات، مراكز علمية و للبحث، مكتبات و مراكز ثقافية، مستشفيات و مراكز صحية أخرى، كما هي المؤسسات الحكومية المحلية.

²⁸ نقطة ٢٣ الخط ٨ خطة العمل- التنوع و التعريف الثقافي، التنوع اللغوي و المحتوى المحلي.

²⁹ "تأهيل الجماعات المحلية، خاصة في المناطق الريفية الغير مكرمة ... " نقطة ١١ هـ للباب ٤ - خلق القدرات، خطة العمل، جنيف، دجنبر ٢٠٠٣.

³⁰ نقطة ٢٣ ج باب ٨ - التنوع و التعريف الثقافي، التنوع اللغوي و المحتوى المحلي. خطة العمل، جنيف، دجنبر ٢٠٠٣.

الباب تبرز إشارات لـ "تسهيل حصول العموم على المعلومات"³¹، تشجيع الحكومات على "تسهيل حصول مناسب على المعلومات ذات خاصية عمومية"، تزويد "بنقطة للولوج العموم الجماعي" بالمكتبات، المؤسسات التربوية، الإدارات العمومية، مكاتب البريد و أماكن عمومية أخرى، دعم "الخلق والتنمية لمصلحة عمومية للوثائق و المكتبات الرقمية" و أخريات مماثلة. كل هذه الأمثال، على الرغم من أنها أساسية، هي كذلك غير كافية لممارسة فعلية لحرية المعلومات و التعبير - و التي لايفترض فقط الحق في "إستقبال" المعلومات و لكن كذلك إمكانية خلقها و نشرها.

في تحرير خطة العمل تُركت كذلك بالطريق، ، إجراءات و التزامات و اذحة لتسهيل التنوع على مستوى وسائل الإتصال . ماعدا إشارة واحدة لدعم الوسائل "المستقرة في جماعات محلية"³² و لا و احدة من الإجراءات المقترحة تنطرق لـ "تمهيج التنوع"³³ لمكليات وسائل الإتصال و لا حدود للتكثيف، الميول المتصاعد على المستوى الوطني و الدولي الذي يهاجم مباشرة تنوع المعلومات و الآراء.

خطة العمل الجهوية

بخطط العمل و الإلتزامات الجهوية المقيمة من بعد تحقيق القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف يمكن تقدير نفس مسار الإنحلال للمواضيع المرتبطة بالتنوع الثقافي. و ماعدا إستثناءات قليلة - مُعلّمة من طرف حاجيات جهوية خاصة، كالمطالبة بدمج اللغات الإفريقية و تنمية الثقافة العربية بأنترنت - يحتفظ بتوجه التعريف بالولوج إلى الربط ، إقامة تجهيزات تحتية، إطارات خصبة للإستثمارات و تأهيل الكفاءات لإستعمال التكنولوجيات الجديدة كمواضيع ذات أسبقية.

أمريكا اللاتينية و الكرايب

هذا الإنحلال التدريجي للتحديدات حول التنوع الثقافي بالفرص التالية للمرحلة الأولى لالقمة العالمية لمجتمع المعلومات شائع في مسار تحرير إلتزام ريو (Rio) و الخطة الجهوية إلاك (eLAC) ٢٠٠٧ ، المتفق عليهم من طرف الدول الأمريكية اللاتينية و الكرايبية بالندوة الجهوية الوزارية لأمريكا اللاتينية و الكرايب التحضيرية للدورة الثانية لالقمة العالمية لمجتمع المعلومات (ريو دي جانرو، يونيو ٢٠٠٥).

المسودات الأولى للخطة الجهوية³⁴ - المحضرة من طرف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية و الكرايب (سيبال CEPAL) - تعكس، بإيضاح، تركيز قوي تكنولوجي و مركز في السوق. و تأكيد بعض دول المنطقة، مدعومين من طرف منظمات المجتمع المدني، وصلت إلى تغيير طرف - أو تكميل بلوغات الصيغة النهائية للوثيقة.

بداية، الأهداف الواردة في الباب المتعلق بالولوج و الإندماج الرقمي تشير فقط إلى أهداف كمية - عدد الأشخاص أو المدارس و الحكومات المحلية المربوطة. هذه الأهداف كانت تشير، أساسا، إلى الولوج إلى أنترنت³⁵ و مقترحة كأجوبة على " الفجوة الرقمية" مفهومة كـ الولوج المميز و الغير متجانس لتكنولوجيا المعلومات و الإتصال". و كنتيجة لمسار المفاوضات أدمج تصريح يشير إلى أن الولوج العالمي سوف لا يكون كاف و إنه واجب تكميله بتنمية القدرات. و معنى التأكيد الأصلي، رغم ذلك، يظهر واضحا أثناء إعداد الباب الذي يشير إلى خلق القدرات و المعرفة³⁶. و بهذا الباب يؤكد على أن تكوين "رأس المال الإنساني" لمجتمع المعلومات سوف

³¹مقدمة الباب ٣- ولوج المعلومات و المعرفة.

³²حسن التعبير لتقادي الإشارة الواضحة لـ "لوسائل الجماعية".

³³نقطة ٥٥ من التصريح.

³⁴سيبال (٢٠٠٥)، وثيقة غير رسمية. نحو خطة عمل بأمريكا اللاتينية و الكرايب لمجتمع المعلومات

eLAC 2007. (http://legislaciones.amarc.org/CSMI_Hacia%20eLAC%202007%20Esp.pdf)

³⁵الإستثناء هو إقتراح خلق مجموعة جهوية لدراسة التلغزة الرقمية بالمنطقة. نقطة ٥ من المسودة الأصلية eLAC ٢٠٠٧

³⁶خلق قدرات و معرفة- المسودة الأصلية eLAC ٢٠٠٧

يكون "إستثمارا" مهما بالنسبة للتنمية، لـ "رفع منافسة الشركات" و "خلق الشغل". وإشارة قصيرة في النهاية تعلن أنه سيكون كذلك ناعما بالنسبة لـ"التخفيض الفقر" و "خلق لإمكانيات التقدم و المشاركة لكل العموم".

و بالنسبة لسيبال، أشغال التأهيل ستكون أولوية في السنين القادمة إذ أنه، بدون المهارات الواجبة"، و "الإستثمار في التكنولوجيا" سوف لا يتوفر على المفاعيل الإنتاجية المؤخات. و بموازات مع "تفادي حواجز تحصر" العبور إلى مجتمع المعلومات و تسهل الإستثمار الخاص، كذلك تُعلن بقوة الحاجة إلى الحصول على أجهزة للتموين، إطرار تنظيمية "التي تحقق الفعالية للسوق" و مقابيس قضائية التي تخول الثقة و الأمن³⁷.

التوجه السياسي الذي يُعكس من طرف المسودات الأولى المقترحة أدى بالمجتمع المدني إلى تقوية مشاركته بندوة ريو و المداولات السابقة. و احدة من التدخلات المقام بها³⁸ في الحادث أكدت الحاجة إلى التطرق إلى مجتمع المعلومات بداية من البعد الذي يفوق الأشكال التكنولوجية و يدمج إستراتيجية كأشكال متعلقة بالعمل، التربية، الصحة و بناء القدرات، و خلق المحتويات المحلية، الإتصالات الجماعية و كل ما يضمن حياة شريفة للمواطنين و المواطنين، في مجتمعات عادلة و مساواتية³⁹.

و على الرغم من أن المجتمع المدني و بعثات حكومية روجوا لدمج العديد من التغيرات، لا يوجد ذكر للتنوع الثقافي في إلتزام ريو، الموقع عليه بيونيو لسنة ٢٠٠٥. و بالكاد بعض الإشارات الضعيفة لحماية الثروات و الآثار الثقافية" للشعوب الأهلي⁴⁰ و تأكيد نوعي بأن الأشخاص ليسوا فقط مستعملين و لكن "كذلك العاملون بالتنمية و إنتاج المحتويات⁴¹".

و بخطة العمل eLAC ٢٠٠٥، بينما، قد صودق على أربعة أهداف في مواضيع مرتبطة بالإعتراف و تعزيز التنوع الثقافي. و كانت هذه مدمجة في المفاوضات التي تلتها لتقديم المسودة الأولية⁴².

و احد من المقترحات إنتهى بتحرير باب حول "صناعات إبداعية و ذات محتوى" مشيرة إلى إتقان سعة الإنتاج المحلي للمحتويات التي "تُحترم" التنوع الثقافي و التعريف الثقافي، و الذي يذهب إلى ما بعد التكنولوجيات الجديدة و الأترنت⁴³. و آخر من البنود يذكر تكوين مجموعة عمل جهوي لـ"البحث التنمية و تحديات الصناعات الإبداعية و صناعات تنمية المحتويات" بهدف "تأسيس آليات التعاون الجهوي، بحثا عن حلول للمشاكل المشتركة، كتموين إقتصاد أمتعة غير مادية، توزيع الأمتعة و المصالح الثقافية و الإتصالية للجهة، و إتقان سعة الإنتاج الجهوي للمحتويات محترمة التنوع و التعريف الثقافيين". و بواحد منهم، مهم فيما يحص كثافة الوسائل التجارية بالمنطقة، يذكر هدف "دعم، أخذا بعين

³⁷أولويات المواضيع و الخطوات الأولى- المسودة الأصلية eLAC ٢٠٠٧

³⁸بلو، د. (Plou, D.) (٢٠٠٥)، تدخل المجتمع المدني في المحاضرة الكاملة في الندوة الجهوية حول مجتمع المعلومات، ريو دي جيبرو، ٨ يونيو ٢٠٠٥

(http://www.choike.org/nuevo/informes/2965.html)

³⁹الأنماط الأساسية المقترحة من طرف المجتمع المدني كانت: " مشاركة المواطنين في تحديد السياسات العمومية و الإستراتيجيات الوطنية لمجتمع المعلومات، ديمقراطية الحصول على المعلومات و المعرفة، توليد و توزيع المعلومات و المحتويات المحلية، تبني و إنتاج محطات تكنولوجية ملائمة و تمويل تكنولوجيات المعلومات و الإتصال للتنمية".

⁴⁰ "... إحترام حقوق الشعوب الأهلية في البحث حريا على تنميتها الإقتصادية بواسطة الخلق، بتعاون وثيق معهم، لمقررات حكومية لولوج تكنولوجيات المعلومات و الإتصال التي تأخذ بعين الإعتبار حاجياتها و تحمي إرثها و الثروات الثقافية" نقطة ٦ لإلتزام ريو، ٢٠٠٥.

⁴¹"إعتقادنا الأكيد بأنه على كل شخص أن يشارك فعليا في مجتمع المعلومات معتمدا على المعرفة المشتركة، ليس فقط كمستعملين لتكنولوجيات جديدة، بل كذلك كرجال التنمية و إنتاج المحتويات" نقطة ٢٠ لإلتزام ريو، ٢٠٠٥.

⁴² الإجماع التقني الجهوي لأمريكا اللاتينية و الكرايب للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات و الإجماع العاشر لإستشارة لمقرر إنفولاك (INFOLAC)، كيتو، الإكوادور، ٤، ٥ و ٦ ماي ٢٠٠٥ و الندوة الجهوية الوزارية لأمريكا اللاتينية و الكرايب للدورة التحضيرية الثانية للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات، ريو دي جنيرو، البرازيل، من ٨ إلى ١٠ يونيو ٢٠٠٥.

⁴³أهداف ١٣، ٢، ١٣، ٣ و ١٣، ٣ للخطة الجهوية eLAC 2007

الإعتماد على المبادرات الاجتماعية، و سائل الإتصال المقيمة بالجماعات المحلية، لخلق محتويات أصلية التي تتجاوب وحاجيات المعلومات و التنمية، وتهتم بتنوعها و تعريفها اللغوي و الثقافي". و الباب الآخر المدمج هو الذي يشير إلى "مراكز جماعية". و يذكر هناك تعبيراً الدعم إلى " و سائل الإتصال المقيمة بالجماعات المحلية" و الدعم إلى "مشاريع التي تخرج إستعمال وسائل الإتصال التقليدية و التكنولوجيا الجديدة لتسهيل إستعمال اللغات المحلية، لتدوين و الإحتفاظ بالثروة المحلية، التي تضم المنظر و التنوع البيولوجي، و كوسيط للوصول إلى الجماعات المحلية، المعزولة و الرحالة". و في هذه الحالة الأخيرة، مع التقصيرات التي تم ذكرها بالتحليل العام لخطة العمل⁴⁴.

إفريقيا

التزامات أكرا، المتفق عليها في ثاني ندوة جهوية تحضيرية لالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، تبين على إشارة ضعيفة للتنوع الثقافي. و بالكاد يذكر التنوع الثقافي و اللغوي، يشار أساسياً إلى هذا الشكل الأخير: واحد من التوجهات المتفق عليها يذكر أن "لبي اللغات الإفريقية كلغات عمل بمتطلبات تنمية القارة و تنمية التنوع الثقافي و اللغوي بمجتمع المعلومات" و الحاجة للإهتمام بالجمهير الضعيفة و الأمية بمراكز متخصصة و مواد مناسبة⁴⁵.

و بالنسبة لخلق المحتويات، إعلان مشير إلى "موارد بشرية" - بدلاً عن مواطنين أو جماعات ذات حقوق الخلق و الإنتاج - داخل باب إقتراحي "تحريك الموارد" ينص: "يحول إنتباه خاص لتدريب و تنمية للموارد البشرية، خاصة الأساتذة و الطلبة لترويج المحتويات و تنمية التجهيزات التحتية بنظرة تسهيل هموض مجتمع المعلومات الإندماجي بإفريقي⁴⁶".

و لا يوجد بهذه الوثيقة ذكر لوسائل الإتصال كطرف من مجتمع المعلومات و يكتف النظر نحو التكنولوجيات الجديدة، خاصة الأنترنت.

الدول العربية

و إتفق على خطة العمل التي تستوعب هيكل خطة جنيف⁴⁷ أثناء المحاضرة الجهوية الثانية للدول العربية. و من بين أهداف الخطة يكتب تعبيراً "تنمية محتويات الأنترنت متعددة اللغات، متنوعة و ملائمة، كما هو الشأن بالنسبة لإستقلال تعددية و سائل الإتصال تعد مهمة لمجتمع المعلومات الإندماجي و العالمي".

و إعتبرت عشرة مواضيع مركز الأطار الإستراتيجي للخطة. و من بينها، المحتوى الثقافي، اللغوي و المحلي، حيث يذكر أن "المحتوى الرقمي، خاصة بالأنترنت، يحتفظ باللغة، و يسهل تطورها و يشجع التنوع الثقافي أثناء التنمية الاجتماعية

⁴⁴ هذا الطرف من الهدف يلتقط حرفياً النقطة ٢٣ ج لخطة العمل بجنيف.

⁴⁵ *Development orientations, Accra Commitments for WSIS Tunisia 2005, The Second WSIS Africa Regional Preparatory Conference, Accra, 2 al 4 de febrero de 2005* (<http://www.wsisaccra2005.gov.gh/>)

⁴⁶ *Resource mobilization including human resources, Accra Commitments for WSIS Tunisia 2005, The Second WSIS Africa Regional Preparatory Conference, Accra,*

من ٢ إلى ٤ فبراير ٢٠٠٥.

⁴⁷ *Second Regional Preparatory Conference for WSIS, Partnership for Building the Arab Information Society. Damasco, ٢٠٠٤، ٢٢ إلى ٢٣ نونبر* (<http://www.escwa.org.lb/wsis/conference2/main.html>)

الإقتصادية القابلة للإستدامة. و زيادة على هذا، تنمية المحتوى الرقمي يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في المحافظة على الإرث الوطني⁴⁸.

و من بين الأعمال الإستراتيجية المنتظرة توجد المحافظة و التوثيق الرقمي للتراث التاريخية و الثقافية العربية و خلق بوابات للولوج إليها⁴⁹. و يقترح كذلك إقامة مجموعة عمل جهوية حول المحتويات، من بين الآليات⁵⁰، كما هو التعريف لموارد إنتاج المحتويات، إعداد و الإحتفاظ بأسماء النطاقات المتخصصة على الأنترنت ل طرح هذه المعلومات و القيام بدراسات لإعداد قاعدة تقنية و مقاييس مناسبة⁵¹.

و يدمج كذلك بالوثيقة باب لوسائل الإتصال في مجتمع المعلومات العربية: "الوسائل تلعب دورا مهما في تعزيز مجتمع المعلومات و تساهم في حرية التعبير و تعددية المعلومات نظرا لوصولها لجمهور واسعة و تنشر المعلومات"⁵².

و يثير الإنتباه الخط الإستراتيجي الذي يقترح الحاجة إلى "أخذ الترتيبات المناسبة لتشجيع و الإحتفاظ بالتعددية و السبل الحر للمعلومات أحيانا إرتفاع مشاركة المواطنين⁵³، أخذ بعين الإعتبار الوضع الخطير المرتبط بحرية التعبير و حقوق الإنسان المسجلة بدول المنطقة - كتونس، الدولة المقر للمرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، حيث الرقابة للوسائل و الولوج إلى أنترنت و حبس الصحفيين قد إشتكي منها بإستمرار⁵⁴.

تفهم الوسائل عامة بالخط كـ"مروجون" لمجتمع المعلومات، إذ أن بعض الخطط الإستراتيجية تشير إلى "لتأمين نشر معلومات تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات للوصول إلى جماهير واسعة و المساهمة في تعددية المعلومات"⁵⁵. و هذا المعنى العملي لنشر المعلومات حول تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات عبر الوسائل يدفع إلى التفكير كذلك بأن عبارة التعددية يمكن أن تشير، ليس إلى تعددية حقيقية و تنوع الوسائل - كما هو بوثائق الدورة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات - و لكن إلى التعددية داخل الوسائل الموجودة⁵⁶.

آسيا و الباسيفيك (المحيط الهادي)

وقد أتفق على خطة عمل كذلك لجهة آسيا و الباسيفيك⁵⁷. و كما بجنيف، تم دمج أبواب حول التنوع الثقافي و التعريف، التنوع اللغوي و المحتوى المحلي" و "الوسائل".

⁴⁸ Area N°8 - Main Areas of Focus, Strategy Framework, Regional Plan of Action for Building the Information Society (RPoA).

⁴⁹ "To preserve the rich and varied cultural heritage of the region". هدف ١ للمجال رقم ٨

⁵⁰ الهدف ٢ للمجال رقم ٨: "To create favourable conditions for the production, processing, dissemination and protection of DAC".

⁵¹ الهدف ٣ للمجال رقم ٨: "To build a sustainable digital Arabic content industry that produces content and applications suited to local needs".

⁵² -Main Areas of Focus, Strategy Framework, Regional Plan of Action for Building the Information Society (RPoA). المجال رقم ٩

⁵³ نقطة ٢,١ للمجال رقم ٩ حول المسائل.

⁵⁴ حسب International Freedom of Expression Exchange Tunisia Monitoring Group حرية التعبير تغتصب بإستمرار في هذا البلد.

⁵⁵ النتيجة المتوخات رقم ٢,١ للمجال رقم ٩ حول الوسائل.

⁵⁶ المؤشرات المنتظرة لهذا الموضوع هي "عدد من الدول ذات نسبة توغل مرتفع لنمط الوسائل التقليدية و الجديدة" و "عدد مؤسسات الوسائل ذات مقررات في خلق حمايات لتكنولوجيات المعلومات و الإتصالات و الحفاظ على التعددية و السبل الحر للمعلومات".

⁵⁷ Regional Action Plan towards the Information Society in Asia and the Pacific, High Level Asia-Pacific Conference for the World Summit on the Information Society, Teherán, ٢٠٠٥ يونيو ٢ مايو إلى ٢١ مايو ٢٠٠٥.

و ما بعد الدمج اللغوي، لم يكن المدى يساوي المعبر عليه بتصريح المبادئ. و بعلاقة مع التنوع الثقافي تذكر الخطة الجهوية فقط الإحتفاظ بالثروة الثقافية و التقاليد: "أخذ الإجراءات التي تهدف إلى الإحتفاظ بالثروة الثقافية و التقاليد عن طريق التنمية و توسيع المحتويات البارزة المحلية و أجهزة التطبيق". و من بين الإجراءات المتفق عليها يظهر التركيب و تنفيذ السياسات في هذا الصدد⁵⁸ و خلق مجالات تبادل الأعمال الجيدة بين دول المنطقة⁵⁹.

و باب و سائل الإتصال يبتعد واضحا عن مدى أكبر تنوع و تعددية الوسائل المتفق عليها بجنيف لتكوينها كأداة لتوسيع و تعزيز الشركات التجارية الموجودة و إزالة أشكال أخرى من ملكية الوسائل. و لاتوجد كذلك إجراءات للحد من كثافة الوسائل.

و كواحدة من المواضيع الأولوية للعمل الجهوي يروج الرفع من تغطية الوسائل و العبور إلى الإذاعة و التلفزة الرقمية لتشجيع السياسات لمشاركة القطاع الخاص بالثروة الإذاعي و التلفزيوني، خاصة لتغطية المناطق الغير مستقلة حتى الآن ضمنها المناطق البعيدة و الجبلية وكذلك الجزر الصغيرة" و تعتمد على مركبات متعددة الوسائل: "دعم الدول القارية السائرة في طريق النمو على تنفيذ بث متعدد الوسائل التفاعلي إلى مناطق بعيدة، و جبلية أحيانا بعين الإعتبار تجربة الدول في تنمية شبكات الإتصالات⁶⁰.

(<http://www.aprcwsis05.ir/Docs/Results/RAP.pdf>)

⁵⁸الهدف ٨،١ من الخطة الجهوية: "التركيب، تبنى و إعداد السياسات التي تحترم و تحافظ على التنوع و التعريف الثقافي و اللغويين".

⁵⁹الهدف ٨،٢ من الخطة الجهوية: "إقتسام التجارب و حسن العمليات في السياسات و الأدوات المصممة لتشجيع التنوع و التعريف

الثقافيين و اللغويين على المستويين الجهوي الأقل جهوية".

⁶⁰النقطة ٨ من الخطة الجهوية المذكورة (في الفصل (Priorities/Trust Areas).

٣- التنوع الثقافي بالمنظمة العالمية للتجارة و مواثيق التجارة الحرة

اتفاقيات التجارة الحرة: الثقافة كبضاعة

تحولت الاتفاقيات التجارية الحرة المدفوعة في السنين الأخيرة من طرف الدول النامية إلى تهديد على المستوى العالمي ضد التنوع الثقافي عند المحاولة في فرض نظرة مصالح البث الإذاعي، الإنتاجات السمعية البصرية و تعابير ثقافية أخرى كبضعة - "commodities" - خاضعة لمسار تحررية التجارة. الهيئات الرئيسية لصناعة التسلية و الإتصالات، مدعومة من طرف دول كالولايات المتحدة، تروج لتحرير المصالح الثقافية، للمعلومات و الإتصالات، لتمكين الدخول بدون تقصيرات لرؤوس الأموال العبر الوطنية لأسواق جديدة، كما يجري لأمتعة ومصالح أخرى. و هذه المفاوضات تعقد عامة وراء أبواب مسدودة، بدون أي شفافية و مشاركة مدنية أقل بكثير⁶¹.

و يتم النظر من طرف المجتمع المدني و المنظمات الدولية إلى الجهاز الواسع للاتفاقيات الثنائية ، الأقل جهوية و الجهوية التي هي في طريق إقامتها بالعالم كله كترجع إلى نوع من القانون الفيودالي أو الهيتاني، مضاد للحق العمومي الوطني و الدولي و الذي يعمل للمصالح الخاص لرؤوس الأموال العبر وطنية و للدول الغنية على حساب الحقوق الأساسية للدول المسماة بالهامشية و شعوبها⁶² و يحتوي على تشديد مفاده إصحابه بجهاز عقوبي قوي لتأمين تطبيقه: غرامات، عقوبات إقتصادية، ضغوط إقتصادية، دبلوماسية و عسكرية التي تُحل بفرص الأكبر قوة أو آليات لحل الخلافات على هامش الجهاز القضائي الحكومي و الدولي للحقوق العمومية. و يعزز هكذا "نظام قضائي ذا تحقيق إجباري، السياسات التحررية و الخصخصة و يعني الحصول، بواسطة إتفاقيات دولية، على أن هذه السياسات لا يمكن الرجوع فيها إلى الوراء"⁶³.

الوضع بالمنظمة العالمية للتجارة

ومن بين المؤسسات المتعددة الأطراف التي تمس بالسياسات الثقافية، المنظمة العالمية للتجارة هي، ممكنا، الأكبر مفعولا. و بالفرق مع الاتفاقيات التي تنطبق عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تعريفات المنظمة العالمية للتجارة مرتبطة إذ أي قرار لمصالح تحررية الإنتاج و تبادل الأمتعة و المصالح الثقافية التي تمنع إقامة سيايات وطنية لتعزيز التنوع الثقافي، ضمنها إستعمال الإتصالات كأمتعة عمومية.

يُؤمّن تحقيق قواعد المنظمة العالمية للتجارة بواسطة جهاز حل النزاعات. ومن جهته، آلية مراجعة السياسات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة هو المسار الذي يؤمن أن السياسات الوطنية تقوم بتنفيذ عبارات المنظمة العالمية للتجارة.

و في إطار المنظمة العالمية للتجارة، الإتفاق العام حول تجارة المصالح (إعتص) يُنظم تجارة المصالح، ضمنها الإتصالات و المصالح الثقافية عامة. إجراءات إعتص تحقق بوثقتين أخيرتين: الإتفاق حول تكنولوجيا المعلومات⁶⁴ (إتص) و الإتفاق الأساسي للإتصالات⁶⁵.

⁶¹ Khor, Martin (2003), *Transparencia y participación en el camino de Cancún*, Revista del Sur, No. 143/144.

(http://www.redtercermundo.org.uy/revista_del_sur/texto_completo.php?id=63)

⁶² حقوق الإنسان و الإتفاقيات الثنائية. عرض جماعي مقدم من طرف مركز أوروبا العالم الثالث، منظمة غير حكومية ذات مستوى إستشاري عام و الجمعية الأمريكية لرجال العدل. لجنة حقوق الإنسان، الـ ٥٦ مدة دورية- ٢٦ يوليو إلى ١٣ غشت ٢٠٠٤

⁶³ نفس الشيء

⁶⁴ هدفها هو التخفيض في ثمن منتوجات تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في عام ٢٠٠٠ ، الشيء الذي يمكن من النهوض بشركات الإتصالات، التي رفعت من تنافسها في السوق الدولية. الإتفاقيات التجارية و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات: هل السوق تخنوي على الكلمة الأخيرة؟

(<http://www.choike.org/nuevo/informes/2294.html>)

اعتصم يحتوي على هدف رئيسي هو فتح مسارات خصخصة المصالح العمومية، التحررية التدريجية لشروط التنافس التجارية و، اللاتنظيمية للاقتصاد لتمكين الولوج الغير التقصيري للسوق من طرف رأس المال الأجنبي - صناعات و موفرين للمصالح. و الإجراءات تضم إزالة الاحتكارات الحكومية و إمكانيات إقامة سياسات - قانونية أو إقتصادية - تدفع إلى الإستعمال العمومي للإتصالات و تحمي المصالح الوطنية ضد الأجانب.

و حتى الآن السياسات الثقافية و الواسائية ، كالسياسات العمومية لدعم و ترويج وسائل الإتصال بدون أهداف الربح، و إقامة حدود أدنى لإنتاج المحتويات و دعم الإنتاج السمعي البصري الوطني، كما هي الحدود لملكية الوسائل ، توجد حاليا خارج تطبيق مقاييس التحررية للمنظمة العالمية للتجارة، كنتيجة دمج الثقافة بلائحة الإعفاءات المؤقتة لدورة الأروغواي لاعتصم الذي يسمى "الإستثناء الثقافي"⁶⁶.

و هذه الحمایات، على الرغم، مهددة من طرف الضغط الممارس من طرف الولايات المتحدة و الهيئات المتعددة الجنسيات لكي تصير المصالح الثقافية معتبرة كبضاعة كذلك. و هذا التهديد يوجد سواء داخل مجال المنظمة العالمية للتجارة، حيث يُدعى مراجعة هذه الموارد، كما لو كانت لها، مادامت تدخل دائما بالمناقشات و مفاوضات الإتفاقيات الجهوية و الثنائية التي تدفع بها الولايات المتحدة، ولكن كذلك دول أخرى نامية، كاليابان.

و إذا حصل هذا، السياسات التي تحمي وتشجع التنوع الثقافي في كل أطراف العالم يمكن أن يُهاجم عليها بواسطة جهاز حل النزاعات للمنظمة العالمية للتجارة. يمكن للدول أن تفقد أموالا من جراء عقوبات تجارية في حالة محاولة الإحتفاظ بسياساتها الثقافية الوطنية.

دورة الدوحة للمفاوضات - تعيد مواصلتها هذا العام من بعد فشل ندوة كانكون بعام ٢٠٠٣ - تحتوي على مواضيع يمكن أن تمس التنوع الثقافي⁶⁷. وحسب مقرر العمل و توصيات مجلس التجارة و المصالح، موضوع المصالح مفتوح تماما " بمهدف توفير و لوج فعلي للأسواق لكل الأعضاء و الحصول على نتائج ملموسة".

الهدف المقترح بداية هو "الحصول تدريجيا على مستويات أكبر ارتفاعا من التحررية دون إزالة مبدئيا و لو قطاع واحد من المصالح" - و، بذلك، و لا المصالح الثقافية. أعادت الولايات المتحدة تقديم المقترحات لكي تدمج تماما المصالح السمعية البصرية بالمفاوضات⁶⁸، و حسب بعض الخبراء، لم تزل التهديدات للقطاع الثقافي على الرغم من الإستثناءات المتفق عليها. و تهديد كبير سيكون حول المناقشات حول العلاقات بين التجارة و الإستثمارات.

وحسب هدف إعداد "إطار متعدد الأطراف الذي يؤمن الشروط الشفافة، المتوازنة و المرتقبة للإستثمار العبر الحدودي على المدى البعيد، خاصة الإستثمارات الأجنبية المباشرة" هذه الآراء تقيم أن " إتفاق حول الإستثمارات يمكن أن يجبر على إعادة تقييم عدد مهم من السياسات الثقافية من ضمنها: المنع، الحدود أو التقصيرات فيما يخص الملكية الأجنبية في الصناعات الثقافية، المصالح العمومية للبث الإذاعي و مؤسسات عمومية أخرى، إذ يمكن أن تعتبر كمنافسة غير عادلة بالنسبة للإستثمارات الخاصة الأجنبية؛ تنظيمات تميز ضد البث الإذاعي الأجنبي أو مصالح ديار النشر، موائيق الإنتاج المشترك؛ و حتى مقررات إعمادات إذا كانت هذه تميز ضد أشخاص أو شركات أجنبية".

⁶⁵ هذه الإتفاقيات تستلزم الموقعين عليها بفتح أسواقها، فإرضة جهاز في صالح التنافس الذي يمنع الإعتمادات لشركات الإتصالات الوطنية. نفس الشيء كلسابق.

⁶⁶ بالنسبة لتطور المفهوم و معالجته في دورة الأروغواي للكاتب أنظر ترانت، رامون (Torrente, Ramón) "الإستثناء الثقافي" بالمنظمة العالمية للتجارة: قاعدة السياسة السمعية البصرية بكتالونيا".

⁶⁷ http://www.wto.org/spanish/news_s/news04_s/dda_package_sum_31july04_s.htm

⁶⁸ أقيم الإستثناء في عام ١٩٩٤ لمدة ١٠ سنوات و إتفق على أن " تكون خاضعة لمفاوضات في دورات من بعد لتحرر التجارة".

و خطر ممكن آخر سوف يكون "إعتبار المواضيع الأقتصادية"، إلتزامات "مطبقة لكل المصالح، بدون الإهتمام ماذا كانت دولة قد إتفقت على دمج هذا القطاع في إلتزاماتها العامة. وهذا يعني أنه يمكن تطبيقه على المصالح البصرية، ديار النشر، التسجيلات الصوتية، الفنون البصرية و أشكال التعبير الأخرى، على الرغم من أن هذه معفية من مواد الكات (GATS)⁶⁹.

و الأجل الرسمي لنهاية المحادثات هو دجنبر ٢٠٠٥⁷⁰، و لو من أن بعض الملاحظين و الأحداث الأخيرة يظهر أنها تفيد أن المسار سيواصل حتى ٢٠٠٧، على الأخص عدم الحصول على إتفاقات حول الإعتمادات الفلاحية⁷¹.

الإتفاقيات الثنائية و الجهوية

أمام فشل مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة بكانكون بعام ٢٠٠٣ و العراقيل الموجودة في المسارات الجهوية، كما هو في منطقة التجارة الحرة لأمريكا (ALCA حسب تسميتها بالإسبانية)، قد أعدت الولايات المتحدة هجوما قويا لإقامة إتفاقيات و معاهدات ثنائية أو الأقل جهوية على مختلف الأنواع. و هذه الإستراتيجيات التجارية مطروحة بوضوح بوثائق إدارة بوش و تسمى "مذكرة الرئيس للسياسة التجارية"⁷².

و حسب هذه التعليمات، تعطي الولايات المتحدة الأولوية للمفاوضات الثنائية و الجهوية لإقامة إتفاقيات بمختلف الأنواع، و بعضها مباشرة كإتفاقيات التجارة الحرة، و أخريات كمواثيق أولية من نوع مواثيق إطار للتجارة و الأستثمار⁷³، المواثيق الثنائية لتشجيع و حماية الإستثمارات الأجنبية⁷⁴ أو المواثيق الثنائية للإستثمار⁷⁵.

الأبعاد المقترحة من طرف الولايات المتحدة ذات إستخلاصات. الموضوع المفتاح سيكون فرض "مذكرة عادية لفتح سوق المصالح" بالعالم كله، "و حتى المصالح السمعية البصرية و الإتصالات". و هذا القرار لا يعتمد على مبادئ الحرية، لكن على منافع خاصة: "و بما أن الولايات المتحدة زعيم العالم في المصالح لإقتصاد القرن ٢١، و المصالح توفر ٨٠٪ من فرص العمل بالولايات المتحدة، جهودنا في هذا المجال تبقى ملموسة. فتح أسواق المصالح مهم بالنسبة لإرتفاع الإقتصاد على المدى البعيد في الولايات المتحدة"⁷⁶.

و قد بدأت إستراتيجية الإتفاقيات الثنائية بسرعة و بقوة. و تضم إبتداء من إتفاقيات الإستثمار إلى تنظيمات فيما يخص حقوق الملكية الثقافية، مروراً على المصالح السمعية البصرية و الإتصالات. و حسب ما تذكره تحالفات حول التنوع الثقافي التي تتابع هذه المسارات⁷⁷، في مارس ٢٠٠٤ الولايات المتحدة حصلت على "٢٤ ميثاقاً

⁶⁹ كاري نيل (Garry Neil)، شبكة دولية للتنوع الثقافي، سلسلة جديدة من المفاوضات التجارية للمنظمة العالمية للتجارة: مذكرة التنمية بالدوحة تهدد التنوع الثقافي. ٢٠ نونبر ٢٠٠١. (<http://www.incd.net/informe01.html>)

⁷⁰ الندوة السادسة الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة التي ستعقد من ١٣ إلى ١٨ دجنبر ٢٠٠٥ بهونغ كونغ.
⁷¹ فيما يخص "التجارة الحرة" موقف حكومة الولايات المتحدة قد إشتكى منه كمنافق، إذ أن هذا البلد يقدم إعتمادات للشركات الإعلامية الكبيرة، و من بين هذا إعباءها من الأداء على إستعمال الطيف الراديو كهربائي.

⁷² Office of the United States Trade Representative (2005), *The President's Trade Policy Agenda for 2005*. (http://www.ustr.gov/Document_Library/Reports_Publications/2005/2005_Trade_Policy_Agenda/Section_Index.html)

⁷³ الإتفاقيات الإطار للتجارة و الإستثمار هي عامة جدا و لا تدمج دائما قطاع الأمتعة و المصالح الثقافية.
⁷⁴ انظر "حقوق الإنسان و المواثيق الثنائية"، عرض مركز أوروبا العالم الثالث، و الجمعية الأمريكية لرجال العدل. لجنة حقوق الإنسان، ٥٦ مدة دورية. ٢٦ يوليوز إلى ١٣ غشت ٢٠٠٤. (http://movimientos.org/show_text.php3?key=3046)

⁷⁵ انظر كذلك المواثيق الثنائية للإستثمار: عوامل ذات مقاييس عالمية جديدة لحماية حقوق الملكية الثقافية⁷⁶ (<http://grain.org/briefings/?id=187>).

⁷⁶ Office of the United States Trade Representative (2005), *op. cit.*
⁷⁷ نشرة تحالفات في حركة، مجمع ٢، عدد ٢، مارس ٢٠٠٤.

للتجارة الحرة موقع عليها، قيد المفاوضات أو معلن عنها. خمسة و أربعون ميثاق ثنائي للإستثمار قد وقع عليها أو في طريق الإعداد. و ٥٢ إتفاقية إطار التجارة و الإستثمار قد وقع عليها. و في المجموع، ١٢١ مفاوضة تجارية مع حوالي ٩٠ دولة (مفاوضات إتفاقية إطار للتجارة و الإستثمار و ميثاق ثنائي للإستثمار يُطرق إليها أحيانا في نفس الوقت و مع نفس البلد).⁷⁸

و بالنسبة لمكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR حسب الحروف الأولية باللغة الإنجليزية) هدف عمله بأسيا يتمركز في جمعية أمم آسيا الجنوبية الشرقية (ASEAN حسب الحروف الأولية باللغة الإنجليزية) بهدف "خلق شبكة لمواثيق التجارة الحرة الثنائية" مع دول هذه الكتلة. بالشرق الأوسط كان الهدف هو "خلق منطقة للتجارة الحرة على مستوى جهوي في ٢٠١٣⁷⁹"، موسعا الإتفاقيات ميثاق إطار للتجارة و الإستثمار و ميثاق ثنائي للإستثمار بكل الجهة. بينما، في إفريقيا إنطلقت مواثيق التجارة الحرة مع الإتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية، في نفس الحين ترعرعت عدة إتفاقيات مواثيق إطار للتجارة و الإستثمار الجهوية و عدة أخرى ثنائية. و بأمريكا اللاتينية بدأ المسار بمواثيق التجارة الحرة مع الشيلي و من بعد مع المكسيك، و توبع بمحادثات مع الإكوادور، كولومبيا و البيرو، و توقيع ميثاق التجارة الحرة مع أمريكا الوسطى و الجمهورية الدمينكانة (CAFTA).

و في عام ٢٠٠٣ وقعت مواثيق التجارة الحرة مع الشيلي و سنغافورة. و في ٢٠٠٤ كان العمل بالأخص قويا. و من بين آخرين، وقعت مواثيق التجارة الحرة مع أستراليا في فبراير، مع المغرب في مارس و مع البحرين في ماي؛ بدأت عدة دورات مفاوضات مع البيرو، بوليفيا و الإكوادور بأمريكا الجنوبية، مع كوريا (ميثاق ثنائي للإستثمار واحد فقط) و التايلانديا بأسيا و مع الإتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية المتكون من جمهورية إفريقيا الجنوبية، نميبيا، سوازيلانديا، لسوتو و بوتسوانة.

و لم يكن لا إختيار الإتفاق، ولا الدولة أو الأقل جهة عفويا. الولايات المتحدة تبحت بهذه الطريقة، على خلق أوضاع للتطرق لأهداف أكبر تخوفا (قضية ألكا) أو لخلق سوابق التي تستعمل كمثل - للإستيلاب- أو الضغط -لإجبار- بهدف الوصول لأهداف أكبر طموحا بواسطة مفعول دومينو "domino" كما هو الحال لميثاق التجارة الحرة- الإتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية بإفريقيا.

بأمريكا اللاتينية، مثلا، أمام مقاومة دول السوق الجنوبية (MERCOSUR حسب تسميتها باللغة الإسبانية)، الضغوط الخارجية⁸⁰ و الداخلية في الولايات المتحدة⁸¹ لكي تتقدم الكافتا (هندوراس، السلفدور، نكراغوا، كوستاريكا، كوتمالا و الجمهورية الدومنيكانية) بسرعة إجبارية كانت أحسن مثل لمفاوضة تفوق الأهداف الإقتصادية المحضة للميثاق. و بالإتفاقيات مع المكسيك و الشيلي، و إمكانية المصادقة على الكافتا و التقدم بالدول الأنديزية - ماعدا فينزويلا- الولايات المتحدة قد يمكن أن يترك دول السوق الجنوبية معزولين، و زيادة على هذا يُعزّي بعمق إمكانيات بلورة إستراتيجية جهوية متلاحمة و قوية تعترض لمصالحها⁸².

⁷⁸ منظمة "جرين" (" grain ") تقول أن التحدث عن المفاوضات هو واحد من الخرافات في محيط مواثيق التجارة "الحرة": " عبر النصوص الموقع عليها يمكن رؤية أنه تطبق نصوص محررة من قبل، متشابه تقريبا حتى في شكل حروف المحتويات و فقط منظمة بطريقة مختلفة بهدف جعل أكثر وضوحا حماية مصالح الإستثماريين الكبار. و إذا كذلك راجعنا التاريخ بعض الشيء، يمكن ملاحظة أن هذه النصوص تتناسب جوهريا مع صيغ منقحة لنصوص قدمت أوليا من طرف الولايات المتحدة في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، ألكا و أمي. و الكل يعلن على أن الدول الغير مصنعة - كما عمل الشيلي و مفاوض الكافتا - حُصرو تقريبا خصيصا في المفاوضات المسماة " الإجراءات الغير مرضية". و تتطابق هذه في الواقع مع إستثناءات جزئية، زمنية، سهلة الإحتيال و حتى الحين هامشية و نادرة. و معارضة مع هذا، الولايات المتحدة تستثني أنشطة إقتصادية مهمة و طرف من ترابها". مرض الأذن: المواقفية الحادية. خرافات و إنعكاسات لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية، غرين، ٢٠ يوليو ٢٠٠٤ .
(http://movimientos.org/show_text.php3?Key=2810).

⁷⁹ Office of the United States Trade Representative (2005), *op. cit.*

⁸⁰ ضغوط و "إجراءات" بجميع الأشكال نحو الدول الموقعة، ولو أنه إلى حد نهاية هذا البحث لم يكن بعد مضمون صوت مجالس النواب في النكراغوا و كوستا الريكا.

⁸¹ لنهاية المصادقة عليه، الرئيس بوش نفسه تدخل في الكونغرس، ضاغطا لكي يصادق على الميثاق في مجلس النواب. أخيرا نجح في هذا بـ ٢١٧ ضد ٢١٥ صوتا.

⁸² و حسب المحلل الأوروغوايو إدواردو غوديناس (Eduardo Gudunas)، "هذا يعني عمليا ألكا تاركا على الهامش المناقسين التجاريين المهمين، و محدا في خيارات البرازيل كزعيم جهوي. و زيادة على ذلك إستراتيجية التي تحدد أمريكا اللاتينية في إقسام لمدة طويلة، و من لذلك ذات قدرات تنمية إنتاجية و إقتصادية أقل".

و الدول التي دخلت إلى هذه الموائيق للتجارة الحرة ليست في صالح الولايات المتحدة فقط من وجهة نظر الاقتصاد. بالنسبة للولايات المتحدة تحقيق هذه الإتفاقيات "له معنى على الأفضل سياسيا و حتى إديولوجيا: يعني التقدم في فرض مذهب 'مذكرة السوق الحر' في الجو العالمي، محاولين الفعل في الدورة القادمة من مفاوضة المنظمة العالمية للتجارة"⁸³. الحصول على إتفاقيات جزئية (ثنائية أو أقل جهوية) مع الحكومات الضعيفة أوفي صالح منطوق الولايات المتحدة، يخلق مجال مساعد للضغط لإقامة ألكا مثلا.

و على كل حال، قد أعلن بالحذر عدة مرات حول خطر تشجيع ألكا "خفيف"، بإجباريات أدنى من المَرْجوة من طرف الولايات المتحدة و التي سوف تكتمل كمالا بموائيق ثنائية أو أقل جهوية التي ستكون أكبر قصوة، كما هو الحال في الكافتا. وإقتراح ألكا "خفيف" سوف يكون "تطبيق نفس المخطط؛ ترك المشاكل الأكثر جدال للمفاوضات الثنائية" و بالإشارة "خاصة إلى الموائيق الثنائية لتشجيع و حماية الإستثمارات الأجنبية ، التي تشكل، كيف ماكان الحال، المحور لهذا الحق الهيتي"⁸⁴.

و هذه السياسة المعممة للموائيق التجارية الثنائية و الجهوية⁸⁵ قدتم إنتقادها بقوة من طرف المنظمة العالمية للتجارة نفسها. و في تقرير تحت عنوان " مستقبل المنظمة العالمية للتجارة"⁸⁶ يُؤكّد على أن الجهاز المتعدد الأطراف "مهدهد بخطورة من طرف الإتفاقيات التجارية الجهوية و الثنائية" و تنتقد " أنه في الموائيق التجارية الثنائية قد أدخلت أهدافا غير تجارية، ذاكرة الموارد الطموحة نسبيا و الجزئية نسبيا حول الملكية الثقافية".

و عامة، هذه الموائيق لا تقتصر أفرادا على شؤون تجارية أو إقتصادية ولكن تظهر كموائيق سياسية تقيم علاقات تفوق - و ضوحا أو ضمنا-الشؤون التجارية و التي تضم عدة مرات أشكالا متعلقة بالتنوع الثقافي، كما ذكر سابقا. و بفهم أن الإنتاج الثقافي يجب إعتباره كأى مجال آخر من الاقتصاد، الولايات المتحدة تحاول إعتدائيا عقد موائيق حيث مشاركيها التجاريون يلبون مطالب تحررية هذا القطاع، الشيء الذي يعني التنازل على حق التوفر على سياسات ثقافية مصممة لضمان فضاء للإنتاج الوطني، ضمنها ترتيبات لدعم تنمية الصناعات الثقافية الوطنية"⁸⁷.

الحقيقة: الصناعات الثقافية تمثل ثاني قطاع مصدر من إقتصادها، بالنسبة لعام ٢٠٠٤ هذه الصناعات أخرجت فاتورات أكثر من ٤٠٠٠٠٠ مليون دولار⁸⁸ و إرتفاعها العالمي، بالدولار و فقط بين ١٩٨٠ و ١٩٩٨ كانت تساوي ٣٠٠٪. و زيادة على ذلك، " بين المجموعة الأوروبية، الولايات المتحدة و اليابان يحصلون على ٨٧٪ من المنافع المنتوجة من طرف الأمتعة الثقافية و الإتصالات، و الباقي ١٣٪ يرجع لدول العالم الأخرى"⁸⁹.

"وهدف هذه المعركة"، كما تُعرّف من جانب التحالفات للتنوع الثقافي، " هي تفادي أن ترهن الدول مستقبلها بالتنازل على حق إدخال سياسات ثقافية جديدة أو تكييف الموجودة للتجاوب مع الأوضاع السائرة في تطور. و حماية قدرة إدخال سياسات جديدة في المستقبل هي مسألة عويصة لجميع الدول، لكن خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو و التي أغلب الحالات لازالت لا تحتوي على مجموعة متماسكة من السياسات الثقافية و لكن تطمح للحصول عليها".

⁸³ إدواردو تمايو ج. (Eduardo Tamayo G.) المصادقة على DR-CAFTA : بومرانغ (Boomerang) للولايات المتحدة، المصلحة الإعلامية أاي-أملاتنا، ٢٩ يوليو ٢٠٠٥ (http://www.bilaterals.org/article.php3?id_article=2391).

⁸⁴ مركز أروبا العالم الثالث و الجمعية الأمريكية لرجال العدل.

⁸⁵ يجب توضيح أن الولايات المتحدة ليس البلد الوحيد الذي يدفع بهذه الإتفاقيات.

⁸⁶ http://www.wto.org/spanish/thewto_s/10anniv_s/future_wto_s.htm

⁸⁷ التحالف من أجل التنوع الثقافي (٢٠٠٣)، بينما اليونيسكو تعمل في المعاهدة حول التنوع الثقافي، التحدي يواصل في الإحتفاظ بالموقف حول الثقافة في المفاوضات التجارية، مجمع ١، عدد ٥، دجنبر ٢٠٠٣ (http://www.cdc-)

(ccd.org/coalition_current/dec03/coalition_current_sp.html).

⁸⁸ كلوسي، مارسيلو (Colussi, Marcelo) (٢٠٠٥) من تقرير ماكبريد إلى تيلسور، و ريبيلون (Rebelión)، غشت ٢٠٠٥.

(http://www.rebelion.org/noticias.php?id=19232)

⁸⁹ أكتافيو جينينو ذاكرا غرسيا كانكليني في "الصناعات الثقافية في الأرجنتين"، مرصد الصناعات الثقافية في مدينة بونوس أيريس.

٤- التنوع الثقافي باليونسكو

المنافسة نحو معاهدة: توترات و منافع في الرهان

أصول وأهداف

خرجت المعاهدة حول الحماية و تشجيع تنوع التعبيرات الثقافية إلى النور بمبادرة من كندا و فرنسا في دائرة اليونسكو، وحصلت على دعم من عدد كبير من الدول. وأمام المسارات ذات خصخصة تجارية في إرتفاع، المعاهدة حول التنوع الثقافي لليونسكو⁹⁰ تتوفر على مهمة تهييج التنوع الثقافي، و حمايته من التهديدات الخاصة التي تورط مسارات الخصخصة. و تدعي عرقلة إعتبار الثقافة كبضاعة ما و تقادي تعزيز الإحتكارات في الصناعة الثقافية و الإعلامية في أيادي عدد من الشركات المتعددة الجنسيات.

و في أكتوبر من ٢٠٠٣، الجمعية العامة لليونسكو صادقت على مقترح لبداية مسار المعاهدة حول التنوع الثقافي مع التفويض بإنهاء المفاوضات في عام ٢٠٠٥. و سار المقترح في تقدم بدعم من طرف كل الدول الأعضاء تقريباً، بإستثناء الولايات المتحدة التي منذ عام ٢٠٠٣ - من بعد ١٩ سنة⁹¹ - رجعت للمشاركة الفعالة في مجال المنظمة، من حيث حاولت حصر مسار المعاهدة حول التنوع الثقافي و إخضاعها لإتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

و باتفاق مع الإجراءات الجاري بها العمل باليونسكو، أقام المدير العام ماتسورا (Matsuura) مجموعة دولية متعددة الإختصاصات مكونة من خبراء مستقلين مكلفين بالتقديم له بإرشادات و آراء حول إعداد مشروع أولي. و من بعد سلسلة من إجتماعات الخبراء و مسار المفاوضات بين الحكومات، وصل إلى نص مسودة المعاهدة حول التنوع الثقافي التي يمكن أن تفتح فضاء لكي يمكن للدول أن تقرر حتى أي حد تريد حماية قطاعاتها الثقافية الوطنية.

و النتيجة النهائية للمفاوضات حول محتوى المعاهدة حول التنوع الثقافي ليس واضح إلى حين كتابة هذه الوثيقة و مستقبلها يعتمد على ماذا كانت خاضعة أم لا للإتفاقيات التجارية. و لكن، ببساطة حدث و جود مسار المفاوضات يوفر دعم لجهود بعض الدول لكي لا تخضع صناعاتها و قطاعاتها الثقافية لمحيط المنظمة العالمية للتجارة.

المسار نحو المعاهدة حول التنوع الثقافي

التصريح العالمي حول التنوع الثقافي⁹²، الموافق عليه بالإجماع من طرف الدول الأعضاء في اليونسكو بإجتماع الندوة العامة في عام ٢٠٠١، هو السابق المعاهدة حول التنوع الثقافي.

و في أول مسودة المعاهدة حول التنوع الثقافي كانت مجموعة الخبراء المقامة من طرف ماتسورا مكلفة بإقتراح مفاهيم أساسية لمشروع أولي للمعاهدة. و في أول إجتماع⁹³ عمل الخبراء حول أهداف المعاهدة، التعريف بها و ميادين التطبيق، كما العلاقة مع أدوات دولية أخرى مع المساعدة و التعاون الدولي. و تم التقدم بأفكار فيما يخص مايمكن فهمه من التنوع الثقافي بإعتبار المعاهدة حول التنوع الثقافي: "الهدف من المعاهدة ليس حماية التنوع الثقافي بالمعنى الواسع للكلمة، ولكن حماية شكل خاص للتنوع الثقافي، يعني تنوع المحتويات الثقافية و التعبير الفني".

⁹⁰ http://portal.unesco.org/culture/es/ev.php-URL_ID=11281&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

⁹¹ انظر إلى فراو-ميغسو ديفينا (Frau-Meigs, Divina)، رجوع الولايات المتحدة إلى حضون اليونسكو: مرونة أو تعصب أمام شبح ماكبرايد؟ (<http://www.audiovisualcat.net/publicaciones/q2l1casfraumeigs.pdf>)

⁹² <http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001271/127160m.pdf>

و فيما يخص الأهداف تم إقتراح، بداية: " (١) الاعتراف بخاصية (الإزدواجية ثقافاً|تجارة) الأمتعة و المصالح الثقافية و نتيجة هذا التنبأ بإجراءات مناسبة. (٢) تحديد إلتزام الدول الطرف بالنسبة للحماية و تشجيع التنوع الثقافي، (٣) المحافظة على حقوق الدول الطرف في التمسك أو تبني تدابير ملائمة لتشجيع التنوع الثقافي، و (٤) تقوية التعاون و التضامن الدولي للحصول على توازن بين الدول السائرة في طريق النمو و الدول المصنعة فيما يخص الإنتاج و ولوج السوق الدولية".

و في هذا الإجتماع الأول كان قد بدأ في التطرق إلى النزاع الممكن مع المنظمة العالمية للتجارة، الموضوع المركزي في كل المسار: " حسب الرأي العام، التحدي الرئيسي هو معرفة كيف ستعمل اليونسكو، في المعاهدة المستقبلية، لتسمية موضوع ثقافي مجدد في الوضع القانوني الدولي الحالي حيث الأسباب التجارية تميل للحصول على الأسبقية"، يقول التقرير.

و من بعد ثاني إجتماع للخبراء⁹⁴ إستدعى المدير العام لليونسكو المبعوثين الدائمين لـ"دورة إعلامية"⁹⁵. و كان عمل المجموعة قد فاق أول مرحلة للتبادل و بدأ في عمل التحرير الحقيقي لبعض الأبواب التي ستصمّم النص النهائي للمعاهدة. و في هذه المرحلة الأولى، وصل الخبراء لنص ثابت فيما يخص الأهداف و المبادئ المديرية التي يجب أن تضمها المعاهدة، باحثين على تعزيز محاصيل التصريح العالمي حول التنوع الثقافي.

و من بداية التبادل، كان بمركز النقاش مقترح مبدأ " الحق السيادي للدول في تبني السياسات و الإجراءات الملائمة لحماية و تشجيع تنوع التعبير الثقافي بترابها الوطني"، الإعتزاز بالمميزات الخاصة للأمتعة و المصالح الثقافية و العلاقة التي سوف تتوفر عليها المعاهدة مع أجهزة دولية أخرى.

و إتفق الخبراء في هذا الموضوع على الحاجة إلى تنسيق دولي لكي تحترم روح المعاهدة" و بموافقة مع حقوقها و واجباتها" في موضوع أجهزة دولية أخرى". و مع ذلك، قد أقرحت شرط تقصيري للتخفيف من هذا المبدأ (مماثل لما يوجد بالمعاهدة حول التنوع البيولوجي) في حالة إذا كان " إحترام هذه الواجبات يمكن أن يضر جدياً بالتنوع الثقافي أو يشكل تهديداً له⁹⁶.

و أخيراً، في ١٥ يوليوز لعام ٢٠٠٤، قدمت اليونسكو المشروع الأولي للمعاهدة حول حماية تنوع المحتويات الثقافية و التعبيرات الفنية⁹⁷، بعد ثالث و آخر إجتماع لمجموعة الخبراء المدعويين من طرف اليونسكو⁹⁸. و ابتداء من هذا بدأت مدة مشاورات مع الحكومات في شنتبر⁹⁹، يليها إجتماع ثاني في بداية ٢٠٠٥¹⁰⁰ ودورات جديدة من المحادثات التي إنتهت في ثالث إجتماع بين الحكومات للخبراء المتعقد في يونيو من هذا العام¹⁰¹.

الأنماط الرئيسية المناقش فيها

قد حصلت مسودة المشروع الأولي على عدة إعتبرات في هذه المدة و كانت آخر صيغة معززة من طرف كادل أسمال (Kadel Asmal)، رئيس الإجتماع المطلق، و الذي مع بعض التغييرات المتفق عليها بثالث إجتماع

⁹⁴ ٣٠ مارس ٢٠٠٤

⁹⁵ <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001342/134243m.pdf>

⁹⁶ تقارير الخبراء موجودة بـ (<http://www.unesco.org/culture/diversite/convention>).

⁹⁷ وثيقة CLT/CPD/2004/CONF-201/2

⁹⁸ ٢٨ مايو ٢٠٠٤

⁹⁹ ٢٠٠٤ إلى ٢٤ شنتبر ٢٠٠٤

¹⁰⁰ من ٣١ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠٠٥.

¹⁰¹ من ٢٥ مايو إلى ٤ دونيو ٢٠٠٥

بين الحكومات، قد قدم بها كـ" توصية¹⁰² و متوجهة للندوة العامة لتبني النص كما هو محرر¹⁰³". و كان العنوان المتبنى للمعاهدة أخيراً " المشروع الأولي للمعاهدة حول الحماية مشجع تنوع التعبيرات الثقافية"¹⁰⁴.

و من بين المحتويات الرئيسية تنضم الفكرة بأن الأنشطة¹⁰⁵، الأمتعة و المصالح ليست بضائع ببساطة أو أمتعة إستهلاك، و لكن يجب "الإعتراف بالتنوع الخاص بصفاتها حاملات لتعريفات، قيم و معاني"¹⁰⁶، و كذلك إقتصادية و ثقافية، و "من بعد لا يجب التطرق إليه كما لو كان يتوفر فقط على قيمة تجارية". الولايات المتحدة إعتزضت على هذه التعريفات، كما على تعريفات " التعبيرات الثقافية"، "النشاطات، أمتعة و مصالح ثقافية"، "صناعات ثقافية"، "سياسات و إجراءات ثقافية" و "الحماية"¹⁰⁷.

بالنسبة لهذا المفهوم الأخير، يبرز بالنصوص الهدف و الحق للحماية، لكن كذلك تشجيع تنوع التعبيرات الثقافية. و إذا إتفق على هذا النص، ستأكد الدول على " حقها السيادة في تركيب و تطبيق سياساتها الثقافية و تبني إجراءات لحماية و لتشجيع تنوع التعبيرات الثقافية، كما هو تعزيز التعاون الدولي للحصول على أهداف المعاهدة الحالية"¹⁰⁸.

يمكن لهذه السياسات الثقافية أن تدمج ترتيبات "تنظيمية و مساعدة مالية عمومية"، إمكانيات لـ"خلق، إنتاج، توزيع، نشر و التمتع بالأنشطة و الأمتعة و المصالح الثقافية الوطنية"، إجراءات لـ" تحويل الصناعات الثقافية المستقلة الوطنية و أنشطة القطاع الغير المهيكل ولوج فعلي لوسائل الإنتاج، النشر و توزيع الأمتعة و المصالح الثقافية"؛ إجراءات "محصرة لتشجيع المنظمات بدون هدف الربح، كما هو الشأن بالنسبة للذاتيات العمومية و الخاصة، الفنية و أحرار محترفي الثقافة، لدعم و تعزيز التبادل الحر و رواج الأفكار، التعبيرات الثقافية و الأمتعة و المصالح الثقافية، و التحريض في أنشطتها الروح الإبداعية و روح المقاومة"؛ كما هو الشأن بالنسبة للإجراءات المتوجهة إلى " خلق و دعم المؤسسات العمومية الملائمة بطريقة معقولة"¹⁰⁹.

بثالث إجتماع دمجت إشارات خاصة بتنوع الوسائل¹¹⁰، كإجراءات يمكن للدول إتخاذها لتعزيز تنوع وسائل الإتصال الإجتماعي، بينها إثارة المصلحة العمومية للث الإذاعي¹¹¹.

إمكانية جعل هذه التحديدات السابقة فعالة، رغم ذلك، قد بقيت بالنسبة للبند ٢٠ المجال فيه، حيث تحدد العلاقة التي يجب أن تتوفر عليها هذه المعاهدة مع إتفاقيات دولية أخرى - كاللواتي تم التصديق عليها في محيط المنظمة العالمية للتجارة.

قد تحول إخضاع CDC لإتفاقيات التجارة الحرة إلى مواضيع مركزية في نقاش كل المسار. و في هذه النقطة تم إقتراح خيارين:

¹⁰² قرار لإرسال توصية لكي يصوت عليها و ليس فقط تقرير بسيط ذا خيارات للناقشتها فيها، كانت واحدة من القرارات التي يجب أخذها من طرف الدول التي تنفع بالمعاهدة لتفادي تمديد المشار و الحصول على التصويت عليها في أكتوبر 2005.

¹⁰³ تقرير بدائي للمدير العام، 4 غشت 2005.

¹⁰⁴ في البداية كان يعبر عن الهدف في خلق آلة لـ"حماية تنوع المحتويات الثقافية و التعبيرات الفنية".

¹⁰⁵ مضاف في المرحلة النهائية للمسار.

¹⁰⁶ بند 1 (ج) للباب 1 - أهداف و مبادئ مديرية.

¹⁰⁷ بند 4- تحدييدات.

¹⁰⁸ بند 5 فقرة 1 - مقياس عام متعلق بحقوق الإنسان و الواجبات.

¹⁰⁹ بند 6- حقوق الأطراف في الخطة الوطنية.

¹¹⁰ تأكيدا على أن حرية التفكير، التعبير و المعلومات، كما هي تنوع وسائل الإتصال الإجتماعية، تمكن من تقوية من التعبير الثقافي في

المجتمعات"

¹¹¹ بند 6 (ج).

خيار أ

بالخط المقترح من طرف أغلبية الخبراء، قد تم التأكيد على أن المعاهدة حول التنوع الثقافي لا تغير الحقوق والواجبات التي تتوفر عليها الدول الطرف مع أجهزة دولية أخرى، لكن تقترح شرط حماية للحالات حيث ممارسة هذه الحقوق والواجبات تتسبب في أضرار خطيرة أو تشكل تهديدات لتنوع التعبيرات الثقافية¹¹². و بواسطة هذا الإستثناء، يمكن للدول أخذ إجراءات الحماية أو التشجيع حتى الإقتصادي للدفاع على صناعاتها الثقافية، مثلا، ولو ضد ميثاق للتجارة الحرة إذا كان هذا البلد يفهم أن سيادته الثقافية في خطر. المجتمع المدني و أغلبية الدول إنقلبت بعزيمة إلى هذا الخيار¹¹³.

خيار ب

هذا البديل يؤكد، ببساطة، أن المعاهدة حول التنوع الثقافي لا "تمس بالحقوق والواجبات التي تتوفر عليها الدول الطرف اعتمادا على أجهزة دولية أخرى"، الشيء الذي يجعل من الأشكال الملخصة أعلاه تبقى كتصريحات بسيطة بحسن النية- إذ أن أجهزة دولية ك ميثاق التجارة الحرة و الإتفاقيات في إطار المنظمة العالمية للتجارة في التحديد و يمكن أن تحدد التزامات و سياسات في إتجاه معاكس.

و أخيرا تم الوصول في نص المسودة للمعاهدة حول التنوع الثقافي ألى حل موفق - مع ذلك مرفوض من طرف الولايات المتحدة - الذي "دون تغليب هذه المعاهدة على الميثاق الأخرى" ستهيج التقوية المتبادلة" و تجبر على الأخذ بعين الإعتبار موارد المعاهدة "ما تقول و تطبق الميثاق الأخرى حيث هم أطراف أو يرموا إلتزامات عقديّة أخرى"¹¹⁴.

قد تم إبعاد طلب من الولايات المتحدة لكي تقدم "صغين من هذا البند للندوة العامة لكي تفصل في هذه المسألة من بعد¹¹⁵. " إعرضت الولايات المتحدة رسميا إبتداءا من لحظة الموافقة نفسها على هذا البند¹¹⁶، الذي توصل كذلك بعبارات عدم القبول من طرف أستراليا، إسرائيل، اليابان، نيوزيلاندا و تركيا¹¹⁷.

و بينما هناك من يعتبرون أن ثاني فقرة¹¹⁸ لنفس البند يتعارض أو تشق للضغوط الثنائية المتتالية لتوقيع المعاهدة حول التنوع الثقافي، العديد من الآخرين يحتضنون أن الموافقة عليها- على الرغم من أنها لا ترضي كمالا- تعتبر تقدم كبير في صالح حماية التنوع الثقافي.

المواقف و المصالح في الرهان

على الرغم من أن المعاهدة حول التنوع الثقافي يمكن أن تقدم الأدوات لتعزيز التنوع الثقافي، فإن الهدف لدعم عدد من الدول للمعاهدة ليس تحويل أجهزتها الوطنية للإتصال إلى مجالات متعددة، لكن تعتمد على هدف منع التكتيف القوي في الهيئات العبر الوطنية بديلا من الإحتفاظ بالمراقبة و كثافة الوسائل و الصناعات الثقافية في المحيط الوطني و الجهوي. المجتمع المدني الدولي، إذن، يتوفر على المسؤولية لدعم مسار المعاهدة حول التنوع الثقافي، لكن كذلك ممارسة ضغط على الحكومات الوطنية لكي يعكس النص تنوع حقيقي و ليس فقط سلسلة من الصناعات الثقافية الوطنية المتجانسة، التي تتابع منطق السوق "بوجه محلي".

¹¹² هذا النص يأخذ كمرجع تركيز مماثل مدمج في المعاهدة حول التنوع الحيوي.

¹¹³ على الرغم من التحذير حول عدم صلاحية الإحتفاظ بفقرة هذا الخيار، الذي يجعل إستثناء "متعكس" مع الموافقات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الثقافية، التي لا يمكن جعلها و لو في نظرية شرط الحماية. أخيرا تم إبعاد كل إشارة تقريبا لهذه المواضيع في هذا البند و كل نصوص المعاهدة حول التنوع الثقافي.

¹¹⁴ البند 20- العلاقات مع أدوات أخرى: التقوية المتبادلة، التكامل و ليس الإذلال.

¹¹⁵ تقرير أولي للمدير العام، 4 غشت 2005.

¹¹⁶ Ibid.

¹¹⁷ في البداية إعرض كذلك الشيلي و الأرجنتين، و من بعد سحبوا الإعتراضات.

¹¹⁸ و لا مورد و احد من هذه المعاهدة يمكن تأويله كتغيير في الحقوق و الواجبات للأطراف التي تنتج عن ميثاق دولية أخرى حيث هم أطراف.

حركة التحالفات حول التنوع الثقافي - التي تضم فنانيين، الصناعات الصغيرة و المتوسطة للإنتاج و نشر الثقافة و لها حضورا بـ ٣٠ دولة في العالم - هو قطاع المجتمع المدني الذي تُوَقَّر على دور الأكثر فعالية داخل هذا المسار، بينما عمال الوسائل و منظمات الوسائل الجماعية لم تُؤدّي هذا الدور - خاصة في بدايات مسار المعاهدة حول التنوع الثقافي.

الحملة من أجل حقوق مجتمع المعلومات (كريس CRIS)، التي تورطت في المسار، تشير إلى نقطة إضافية في التوتّر¹¹⁹: أن المعاهدة سوف يجب أن تكون مصممة ليس لحماية تنوع الصناعات الثقافية الوطنية و الجهوية فحسب، وإنما لحماية التنوع الثقافي و حقوق الإتصال لكل الإنسانية¹²⁰.

الدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية) لعبت دورا مركزيا في الدفع بالمعاهدة، مع حكومات فرنسا و كندا - خاصة سلطات كيبيك - على رأسها¹²¹. قد تواجّهت المجموعة الأوروبية بإستمرار للولايات المتحدة فيما يخص ماسمي بـ "الإستثناء الثقافي".

و في مسار المفاوضات حول مسودة المعاهدة، عارضت بعثة الولايات المتحدة باليونسكو بإستمرار أغلبية الدول الأعضاء بمحاولة إضعاف المعاهدة حول التنوع الثقافي و إخضاعها للإتفاقيات التجارية. و فعلا، مرت المحادثات للموافقة على المعاهدة حول التنوع الثقافي في إطار ذا هجوم أمريكي قوي لإقامة إتفاقيات للتجارة الحرة، كما تم تحليله بالباب السابق. دخول الولايات المتحدة الجديد لليونسكو، في أواخر ٢٠٠٤ يبين على الأهمية التي تُحوّل من طرف الولايات المتحدة لإمكانية معاهدة تقصر من مصالحها.

حكومة الولايات المتحدة لم تصل فقط إلى هذا المسار، لكن كذلك وصلت متعطلة، إذ الأسس الفكرية للمشروع الأولي الحالي لم تبدأ منذ الإجماع الأول للخبراء، بـ ٢٠٠٤، لكن كانت نتيجة مسار تراكم لمدة سنوات، مع نقطة بارزة في الإتفاق، في ٢٠٠١، على التصريح حول التنوع الثقافي.

طيلة ٢٠٠٤، الحملة الرائعة للولايات المتحدة لإقامة إتفاقيات مزدوجة الطرفين للتجارة الحرة بكل أنحاء الكرة الأرضية وقعت بموازات مع حلقات مختلفة للمعاهدة حول التنوع الثقافي و أعطتها إطارا و عجالة للتحديدات التي يمكن أن تتوفر عليها. و إعادة إنطلاق دورة مفاوضات الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة أنهت بتسجيل الوضع الدولي حيث تمر مفاوضات المعاهدة حول التنوع الثقافي. خاصة، لما يحاول أن يكون الختام الرسمي للمفاوضات للإتفاقيات الجديدة للتجارة تنتهي بقليل بعد التاريخ المرتقب للإتفاق على المعاهدة¹²².

إستراتيجية الولايات المتحدة، إذن، كانت مركزة، بداية، في وضع حدود فعالة للمعاهدة و، من بعد في محاولة إرجاء الموافقة على المشروع، إما محاولة أن لا يقدم كطلب للتقرير أو الشكاية من مسائل إجرائية. بعد الموافقة على النص بدأت مرحلة المصادقة من طرف على الأقل ٣٠ دولة في الوقت لكي تدخل المعاهدة جري العمل. الهدف، رغم ذلك، يجب أن يكون أعلى: لكي تتوفر المعاهدة حول التنوع الثقافي على الوزن السياسي الواجب، سيكون الدعم المكثف الذي تحصل عليه في المرحلة القادمة هو المفتاح. و ما بعد الحد الأدنى المفروض، كلما صار عدد الدول المصادقة عليها كبير صار إمكانيات نجاحها أكبر.

و ستكون ضغوط الولايات المتحدة كبيرة لتعطيل أو منع أن تصادق الدول عليها. عمل المجتمع المدني حول حاكميه، إذن، سيكون أساسيا لكي لا تتغير إرادات الدول - خاصة دول الجنوب - حين تقديم أدوات المصادقة.

¹¹⁹ و بجانب إمكانية إخضاع المعاهدة حول التنوع الثقافي لأدوات أخرى و وضع إشارات حماية حقوق الملكية الثقافية في الميزان بإشارة إلى حملية الثقافة الجماعية.

¹²⁰ كريس، الحملة على المعاهدة حول التنوع الثقافي لليونسكو، 2004.

¹²¹ الأي-أملا تينا 24\09\2004، كيتو - معاهدة حول التنوع الثقافي.

¹²² التاريخ الرسمي لإنهاء مناقشات الدوحة هو دجنبر 2005 لكن يمكن تمديده إلى 2007 لعدم الإتفاق في قطاع الفلاحة.

٥- تهديدات للتنوع الثقافي

ارتفاع و تقوية كثافة الإنتاج و التوزيع للأمتعة و المصالح الثقافية - و بالأخص و سائل الإتصال - هي معطيات من الواقع و واحدة من التهديدات الأكبر أهمية للتنوع الثقافي¹²³.

بالنسبة للخطابة الخاصة حول حرية التعبير للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "تكتيف الملكية لوسائل الإتصال هي عملية تمنع التعبير التعددي و المتنوع لمختلف قطاعات المجتمع. هذه هي العملية، التي إعتقادا على الشكايات التي توصلت بها الخطابة في هذا الصدد، يبدو أنها في إرتفاع بالقارة¹²⁴."

هذا المسار هو عبارة، على المستوى الثقافي، لدينامكية عالمية لتكثيف السلطة الإقتصادية و السياسية التي يبرهن عليها، من بين أشكال أخرى، في المراقبة و تراكم الملكية، إرتفاع المشاركة لرأس المال الأجنبي في وسائل وطنية، التمركز و المجانسة للمحتويات، التقارب بين روافد تكنولوجية متعددة (بين الإتصالات و وسائل الإتصال ، بين التكنولوجيات الجديدة و التقليدية)، إضعاف و خصخصة المصالح العمومية و عولمة الأسواق و صناعات الوسائل. هذه العناصر ستعود حواجز أثناء محاولة إعداد سياسات ثقافية وطنية مسافة من طرف الصالح العام.

و أمزجت هذه المسارات "إزالة الحواجز التقنية و التنظيمية لصالح الإندماج العمودي و الأفقي للوسائل، ممكنة بهذا بروز تكتلات و اسعة لمتعددة الوسائل التي تحتوي على ملكيات على سلاسل كاملة للإنتاج و التوزيع (الدمج العمودي) كما المراقبة على عادة أسواق داخل نفس القطاع (الإدماج الأفقي)¹²⁵."

كثافة الملكية و مراقبة وسائل الإتصال

إرتفعت المراقبة و كثافة الملكية¹²⁶ لوسائل الإتصال بقوة في العشرات الأخيرة مدعومة من طرف الإيجابيات التي توفرها إقتصادات السلم لتخفيض مصاريف الإنتاج و التوزيع، إمكانية الإعتمادات المتقاطعة و توسيع هامش الأرباح. و خلق هذا المسار على المستوى الدولي كما على المستوى الوطني، بدول غنية كما بدول فقيرة.

و لا يمكن إستنفاد تحليل الكثافة في عدد الوسائل في يد مجموعة محددة و لكن كذلك في قدرتها على الإنتاج و الهيمنة على توزيع المحتويات عبر وسائل أخرى التابعة لها أو خاضعة لها. يتواجد، إذن، تراكم للملكية بمسار تمركزية و تجانسية للمحتويات - معلومات، معاني، آراء و قيم.

وطرق الحصول عليها متنوعة: بواسطة الإستعمال التعسفي لموقف طاغي في السوق؛ عبر كراء البرمجة أو إعداد قنوات التسلية و الإعلامية بمُشغّلين قاصرين أو فرض إنتاجات، مذكرات و مشاركين من الديار الأصلية للدول الصناعية نحو الدول الغير متطورة. و هذا التصميم للعلاقات يتولد مع الهيئات الجهوية نحو الدول الأكبر ضعفا أو داخل الدول - حيث مجموعات الإحتكار و الأقل إحتكار تعمل لكي يستهلك البلد كله ماينتج بالمدن العواصم.

¹²³"محتوى و سائل الإتصال ، قنوات الوسائل و أجهزة التوزيع هي في أيادي هيئات قليلة. توجد تهديدات للجهاز الحالي الذي يسيطر الملكية و تحويل أسماء الميادين بأنترنت. و حتى الطيف السعوي البصري الذي هو ملكية عمومية، هو تحت حصار المنافع التجارية". حملة كريس، وثيقة رقم 4، لماذا يجب على ملكية وسائل الإتصال أن تكون موضوع إنشغال؟، 28 أكتوبر 2003. (<http://lac.derechos.apc.org/wsis/cdocs.shtml?x=20445>).

¹²⁴بيرتوني، إدواردو (Bertoni, Eduardo)، خطابة حرية التعبير (2003)، تقييم حول وضع حرية التعبير في القارة.
¹²⁵ O'Siochru, S., Bruce Girard, Amy Mahan (2002), *Global Media Governance*.

¹²⁶بعبارة دقيقة، ملكية وسائل البث الإذاعي لا توجد، إذ أن الطيف الراديو كهربائي يعتبر ثروة إنسانية و بهذا هم فقط مستعملون إبتداء من السماح أو الترخيص لهم من طرف الحكومات الوطنية.

قدرات الإنتاج المخفضة لأغلب محطات البث الإذاعي المحلية و ضعف و سائل العمومية لتحقيق إنتاجات ذات جودة تُكمل المشهد حيث العواصم الكبيرة تتوفر على ميدان مضمون للتنافس تحت شروط اللامساوات المطلقة. هذا المشكل يفوق وسائل الإتصال التقليدية ليكرر في كل التعابير الثقافية، من الإنتاج السينمائي إلى محتويات أنترنت.

دراسات حديثة العهد أكدت على أنه، على الرغم من أن النسبة المئوية في تراجع فليس أقل من ٤٥٪ من محتويات أنترنت لا يزال باللغة الإنجليزية¹²⁷، الشيء الذي يؤكد أن أنترنت يعزز التوجهات العالمية للمقاييس اللغوية¹²⁸ و أن الولايات المتحدة، متبوعة بالمملكة المتحدة، كندا، ألمانيا و أستراليا هي الدول المركزية كذلك فيما يخص سبل المعلومات في أنترنت¹²⁹.

من جهة أخرى، الإحتكارات الفعلية- كما هو حال محرك البحث المشهور غوغل (Google)- تضع موقع شك فعالية حرية المعلومات و التعبير داخل أنترنت. و حسب منشور حديث العهد¹³⁰، هذا البرنامج المعلوماتي، المستشار من طرف " 9 من بين كل 10 أشخاص " الذين يلجون أنترنت لوجود معلومات بالشبكة ليس محايدا فيما يخص الأجوبة أمام طلب البحث. و بقيمة في السوق تفوق هيئة نيوزكورب (NewsCorp) و مجموعات إعلامية أخرى بالولايات المتحدة هذه الشركة تأثر مباشرة في الخيارات التي يحصل عليها مستعمل أنترنت لما يبحث عن المعلومات. و سواء لأسباب تقنية للبرنامج الإعلامي المستعمل كما من جراء حركات الرقابة- كذلك المتفق عليها مع الحكومة الصينية " لحصر الأبحاث الصادرة عن هذا البلد المتعلقة بمواضيع مجادل فيها كحقوق الإنسان أو تايوان¹³¹".

حركات مماثلة كانت مرتبطة بياهو (Yahoo!) و مايكروسوفت (Microsoft). حسب شكاية قدم بها في شنتبر ٢٠٠٥ من طرف مراسلون بدون حدود، "مستعملوا MSN لـ مايكروسوفت بالصين لا يمكنهم استعمال كلمات كـ 'ديموقراطية' أو 'حقوق الإنسان' في يومياتهم بأنترنت (Blogs). و لا يمكن كذلك الحديث عن 'الحرية' و لا على 'التظاهر' و لا على 'إستقلال تايوان' حسب ما نشرته ساوت تشاينا مرنين بوست (South China Morning Post) ".¹³²

و في موضوع السمعيات البصرية يوجد كذلك تكثيف و تجانس قويان للمحتويات. في الأسابيع ١٩ الأولى لـ ٢٠٠٥ يبين سوق السينما في الأرجنتين¹³² أنه فقط ٢,٣٪ من المتفرجين قد شاهدوا أفلاما من إنتاج و طني و ٠,٥٪ من دول أمريكية لاتينية أخرى. الـ ٨٩,٢٪ كان من نصيب سينما الولايات المتحدة و باقي ٤,٨٪ للأفلام الأوروبية¹³³.

الظاهرة تتوسع لكل العالم. و زير الثقافة و الإتصال بفرنسا، رنو دونديو دي فابرس (Renaud Donnedieu de Vabres)، أعلم مؤخرا أن "٨٥٪ من أوراق دخول السينما المباعة في العالم هي متعلقة بأفلام هوليوودية"¹³⁴.

¹²⁷ مرصد اللغات و الثقافات، فونرديس FUNREDES (2005). حسب الوثيقة " Benchmarking the Plan of Action of the World Summit on the Information Society (WSIS) in Latin America and the Caribbean" (3.0 صيغة) OSILAC (يناير 2005)، النسبة المئوية ستكون 50 في المائة، بينما بالنسبة لـ (Global Reach Group (http://glreach.com)) مواقع أنترنت باللغة الإنجليزية تمثل 51.3 في المائة من لغات الأنترنت.
¹²⁸ Multilingualism on the Internet, Vol. 6, N°1 فبراير 2004 بحث من تنسيق سوي ورايت (Sue Wright). (http://unesco.org/shs/ijms/vol6/issue1)

¹²⁹ Barnett, George ; Bum-Soo Chon y Devan Rosen (2001), *The Structure of the Internet Flows in Cyberspace, Networks and Communication Studies*, NETCOM, vol. 15, n° 1-2, 2001.

¹³⁰ ماكنرا، أدان (Macnamara, Adán) (2005) ، América Economía ، 302 ، 302 ، يونيو 2005.

¹³¹ *Ibid.*

¹³² يتوفر على صناعة سينمائية مهمة، بالمقارنة مع أغلب دول الجنوب.

¹³³ إستشارية سيندستكا (Cinedística).

¹³⁴ ثالث إجتماع حكومي للمعاهدة حول التنوع الثقافي لليونسكو، باريس، يونيو 2005.

و يحدث شيء مماثل لإنتاج و توزيع الموسيقى. أربع هيئات متعددة الوسائل تهيمن على ٧٥٪ من السوق الفونوغرافية العالمية: فيفاندي (Vivendi) تجمع ٢٥،٩٪ ، سوني-MBG (Sony-MBG) الـ ٢٥،٢٪، EMI الـ ١٢٪ ، AOL-Warner الـ ١١،٩٪¹³⁵.

و في المادة الإعلامية أدى هذا التكتيف لوسائل الإتصال الحديثة و التقليدية إلى أن "تختل الهيئات الكبرى- كما هو الشأن بتلك اللواتي من ملكية روبرت موروك (Rupert Murdoch) و سيلفيو بولوسكوي (Silvio Berlusconi) -المواقع المهيمنة و الإفرادية في السوق، الشيء الذي يمنع بالفعل التعددية الحقيقية" و تشجع وجود "فكر وحيد"¹³⁶.

بالنسبة لحملة كريس (CRIS)، " هذا التقصير في ملكية وسائل الإتصال و التركيز على المحتوى المتوجه نحو الربح، مشجع عن طريق الإشهار، قد أدى إلى إنخفاض- بدرجة متنوعة- الرأي، وجهات النظر و المجال لمناقشة واعية" و بالموازات ينتج التكتيف إنخفاضا أو رفضا لـ "ناس عادية ولوج قنوات الوسائل المستقلة و إلى وجهات نظر بديلة لمستقبل إقتصادي سياسي و إجتماعي".

منظمات إجتماعية كالفدرالية الدولية للصحفيين (ف.د.ص.) كذلك عبرت عن الإنشغال بـ الإنعكاس على جودة الوسائل، التعددية و التنوع". و حسب فدص: "الإنشغال العمومي حول الميدان السياسي الهياتي على الوسائل و مصالح الإتصال أكبر من قبل (...). و ليس مفاجأة أن السياسيون كذلك منشغولون. و قد أعاق مسار تكتيف الوسائل فاعلوا الديمقراطية و قد حان الوقت لتحضير النقاش البارد و تحضير حركات ثابتة لمواجهة تحديد سلطة الهيئات في وسائل الإتصال الشاملة"¹³⁷.

و يحدث شيء مماثل لإنتاج و توزيع الموسيقى. أربع هيئات متعددة الوسائل تهيمن على ٧٥٪ من السوق الفونوغرافية العالمية: فيفاندي (Vivendi) تجمع ٢٥،٩٪ ، سوني-MBG (Sony-MBG) الـ ٢٥،٢٪، EMI الـ ١٢٪ ، AOL-Warner الـ ١١،٩٪¹³⁸.

و من جهة أخرى، خمس هيئات متعددة الوسائل قوية مستقرة في الولايات المتحدة فقط- AOL -Time- Warner-CNN, Viacom-CBS-MTV, Disney-ABC-ESPN, News Corp-Fox TV- DirectTV y General Electric-NBCVivendi-Universal¹³⁹ - إلى جانب برتلسمان (Bertelsmann)، بأروبا، و سوني باليابان، تشكل سلطة للوسائل على المدى العالمي¹⁴⁰.

و في المجال الجهوي تتدخل عوامل أخرى في اللعب، مرات في تنافس، و مرات في مشاركة، كتلفزة (Televisa) بالمكسيك، سيسنيروس (Cisneros) بفيينزويلا، كلوبو (Globo) بالبرازيل أو بريزا (Prisa) بإسبانيا.

¹³⁵ مرصد الصناعات الثقافية، نيابة كتابة التدبير و الصناعات الثقافية لحكومة مدينة بوبنوس أيريس، 2004.

¹³⁶ روبرتو سافيو (Roberto Savio)، رئيس IPS و عضو المجلس الدولي للمنتدي الإجتماعي العالمي.

¹³⁷ الفيدرالية الدولية للصحفيين (2005)، تكتيف الوسائل.

(http://www:ifj.org/default.asp?Issue=OWNER&Language=ES)

¹³⁸ مرصد الصناعات الثقافية (2004).

¹³⁹ يقترح بعض المؤلفين و جود "نظرة ثانية" مع مجموعات جهوية كبيرة ذات مقر في الولايات المتحدة لكن كذلك باليابان و أروبا ككوسمات و هيرست، ماك غراو هيل، بيرسن، كيرش، هاشيت، بريسا و غيرها (هذه الأخيرات مذكورة من طرف ماكشيني، 2004).

¹⁴⁰ Columbia Journalism Review, *Who Owns What*. <http://www.cjr.org/tools/owners/>

وسواء بالولايات المتحدة كما بأوروبا وأمريكا اللاتينية قد إشتكي باستمرار من التهديد الذي تشكله هذه التكتيفات على التنوع الثقافي: البرلمان الأوروبي طلب في ٢٠٠٤ من اللجنة الأوروبية للسهر على أن مسار إرتفاع التكتيف في مجال الوسائل الإتصال " لا يؤدي إلى خلق وضع إحتكاري القلة الذي يهدد التعددية، التنوع الثقافي و حرية الإختيار للمستهلكين"¹⁴¹. الندوة الوزارية الأوروبية حول سياسات الوسائل¹⁴² خلصت إلى التوجه المرتفع للتكتيف في المنطقة و على إثر هذا قررت حماية و تشجيع التنوع الثقافي و اللغوي في الوسائل و تبني قواعد خاصة نحو القطاع بشكل " يقي إمكانية الإنعكاس السليبي على التعددية و إنفاذ التعددية بالوسائل"¹⁴³. و أكد كذلك على الحاجة إلى الشفافية في قطاع الوسائل، "ضمنها الشفافية حول ملكيتها، و أهمية الرصد لتكتيف الوسائل، إما بالجمال الوطني كما الأوروبي".

و بإيطاليا، أكثر من ٩٠٪ من مداخيل التلفزة و العمومية "مراقبة من طرف الشركة الخاصة ميدياسيت (Mediaset) و من طرف محطة البث العمومية راي (RAI)، و يمنح الجمهور الإيطالي من موارد معلومات متنوعة و فعالة و يضعف ضمانات التعددية"، يؤكد ملوس حرازتي (Milos Haraszi)، ممثل لحرية الوسائل بمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا في تقرير نشر مؤخرا¹⁴⁴. المجموعتان مراقبتان من طرف سلفيو برلوسكوني، من يراقب زيادة على ذلك عدد كبير من شركات الوسائل في إيطاليا. و من بينها، ثلاث من بين الثمان شبكات للتلفزات الوطنية في البلد، مجموعة النشر موندودوري (Mandadori)، يوميتين، و عدة منشورات أسبوعية¹⁴⁵.

في ٢٠٠٤ وافقت إيطاليا على قانون غسباري (Gaspari) لتنظيم التلفزة، بهدف تكيف الإطار التنظيمي لدخول البث الرقمي الأرضي و الرفع من التنافس في سوق التلفزة. و على الرغم من عمل صلة دخول تكنولوجيات جديدة مع مزيد من الديمقراطية و تعددية الأصوات، حراستي يقول في تقريره بأنه "من المحتمل أن تتوالد" أكثر من تراجع التكتيف في الوسائل بالبلد، بمطابقة مع خبراء القانون بلجنة فينيسا لمجلس أوروبا، الذين صرحوا بأن قانون غسباري أدى إلى إسترخاء الإشتراطات السابقة المتجهة إلى الحد من التكتيف بالوسائل الإيطالية¹⁴⁶.

حكومة البرتغال أعلنت مؤخرا¹⁴⁷ أنها تدرس قانونا لمنع تكتيف وسائل الإتصال . الإجراء هو جواب على عملية البيع-شراء لمجموعة لوسوموندو ميديا (Lusomundo Media) - ملكية برتغال تيليكوم (Portugal Telecom)، أكبر عامل في الهاتف الوطني- لكونتروليفيست (Controlinvest) (تتمنى هذا الشراء كذلك مجموعات إسبانية، كبريسا). و على الرغم من أن السلطة العليا للإتصالات الإجتماعية أعطت رأيها الصالح- تحت شروط- سلطة التنافس بالبرتغال قررت فتح بحث عميق الذي أدى إلى وقف الصفقة، بحجة أن " العملية يمكن أن تخلق أو تعزز وضع مهيمن، من أين يمكن أن تنشأ عراقيل للتنافس". و على الرغم من قرارها، أرشدت السلطة العليا للإتصالات الإجتماعية إلى خلق، في أقرب وقت. ممكن إطارا تنظيميا لشؤون التنافس في عالم الإتصالات، الذي يقوي الموارد الموجودة بالدستور البرتغالي الذي يمنع التكتيف المفرط في وسائل الإتصال الإجتماعية و تأمين إمكانية بأن تحصل كل المجموعات على ولوج لتوزيع المحتويات"¹⁴⁸.

¹⁴¹قرار البرلمان الأوروبي في الأول من أبريل 2004.

¹⁴²كييف (Kiev) 10 و 11 مارس 2005.

¹⁴³المشكلة خاصة إنشعالي في دول أوروبا الشرقية. إنظر بحث قسم الوسائل بالمجلس الأوروبي و شبكة الجنوب الشرقي الأوروبي لإحتراف المسائل.

¹⁴⁴ Visit to Italy: The Gasparri Law - Observations and Recommendations, junio de 2005

¹⁴⁵إيفيكس (IFEX)، "القوانين الإيطالية لا تقصر من تكتيف المسائل":

(http://www.ifex.org/es/content/view/full/67388/) OSCE

¹⁴⁶ Ibid.

¹⁴⁷ http://periodistadigital.com/, consultado el 30 de junio de 2005.

¹⁴⁸ عبارات الوزير الإشتراكي سانتوس سيلفا أمام الندوة البرتغالية لوسائل الإتصال ، 30 يونيو 2005.

تكثيف الأمتعة و المصالح الثقافية، ضمنها الاتصالات، مهمة كذلك بأمريكا اللاتينية و الكرايب و هي في مسار التعزيز و التوسيع. و مستويات تكثيف الملكية هي شائعة في كل القطاع، ضمنها الصحافة، الإذاعة، التلفزة، التلفزة بالمساهمة أو دفع القيمة، الهاتف الأساسي أو المتحرك و موفري الإنترنت. و حسب غيبرمو ماستريني (Guillermo Mastrini) و آخرون، "ميدان البيع جماهير المستمعون المساهمون، كما مداحيل الأربع شركات الأكبر في كل قطاع تذهب من ٤٠٪ (معدل) في حالة الإذاعة إلى أكثر من ٩٥٪ في الهاتف الأساسي و المتحرك و التلفزة المودى عليها(معدل)". و باستثناء الإذاعة، المجموعات أو الشركات تهيمن على أكثر من ٦٠٪ من السوق. و بشكل مماثل لما يجري على المستوى العالمي مع الهيئات العبر الوطنية المستقرة بالولايات المتحدة، أوروبا و اليابان، توجد، بأمريكا اللاتينية، مجموعات كسيسنيروس (فينزويلا)، كلوبو (البرازيل)، تيليفيزا (الميكسيك) و كلارين (الأرجنتين)، بملكيات قوية في بلدانها و التي تستحوذ على أكبر طرف للسوق الجهوية¹⁴⁹.

هذه المجموعات تتوفر على "منطق مماثل لما يلاحظ أهم العاملون الهياتيون على المستوى العالمي: هي مجموعات متعددة الوسائل ذات تشعبات إلى أنشطة إتصالية أخرى ولكن كذلك إلى شعب أخرى من الصناعة و التجارة. وهكذا، هذه المجموعات الكبيرة الجهوية تتوفر على أعمال متقاطعة (كمثل دايركت تف DirectTV حيث يحمل صفقة أسهمها تقتسمانها سيسنروس و كلارين) بينها، و بذلك تنسج و تحل تحالفات دولية مع الفاعلون الأكبر ثقل في السوق العالمية¹⁵⁰.

بالمكسيك، ٨٦٪ من ذبذبات التلفزة هي مكتفة لذى مجموعتين: تيليفيزا و تف أزتيكا (TV Azteca). الأولى تحتوي على أربع قنوات وطنية و الثانية تحتوي على إثنان. و لا توجد محطات بث أخريات غير عمومية¹⁵¹. تيليفيزا تتوفر على ١٨٩ من بين الـ ٢٠٠ برنامج الأكبر شهرة و تجمع ٧٦٪ من جماهير المشاهدين في البلد¹⁵².

متعدد الوسائل تيليفيزا، زيادة على ٣٠٠ محطة البث التلفزي - كتيلفيزا، كابلفيزيون (Cablevision) و إنوفا (Innova) - تجمع، من بين غيرها، مصالح الإنترنت (مثلا، EsMas.com)، لإنتاج و توزيع السينما (تيليفيزا)، سلاسل الإذاعة (مثلا، أسير راديو بوليس Acir-Radiopolis)، مجلات (مثلا، TV y Novelas، Muy Interesante، TeleGuia، و ديار التسجيل الدسكوغرافية Melody و Fonovisa)¹⁵³.

بالبرازيل، الـ ٩٠٪ من مشاهدي التلفزة في التوقيت المركزي من الساعة ٢٠ إلى الساعة ٢٤ يتكثف على مجموعتين متعددة الوسائط: كلوبو و بنديرانتس (Bandeirantes). فقط شبكة كلوبو، بمحطاتها الإرسالية الشخصية الـ ١٣٣ و المشاركات في كل البلد، تصل إلى ٧٤٪ من جماهير المشاهدين و مجموعة أبريل (Abril) تؤول سبع مجلات ذات أكبر توغل في البلد¹⁵⁴. مجموعة كلوبو تضم شبكات مختلفة من التلفزة (Rede Globo, Canal Brazil, Globo News, Telecine, Premier, USA network, SporTV) و آخرون)، خدمات الإنترنت (Globo online, Shoptime, Som Livre و آخرون)، سينما (TV globo، Filmes)، منشورات (Diario de San Pablo, Casa & Jardin، و إلى آخره)، محطات البث الإذاعي (Globo FM و أخريات)، من بين أعمال أخرى¹⁵⁵.

¹⁴⁹ حسب ماستريني، أمريكا اللاتينية تلعب دورا خاضعا لـ "الجهاز العولمي التجاري لأنشطة الإتصال و الاتصالات"، لكن "بميولات تضاربية فيما يخص تنمية هذه المسارات في الدول المركزية".

¹⁵⁰ هو حال مجموعة كلوبو، التي شاركت في تجمع شركات من البرازيل، الأرجنتين، الشيلي، البراغواي و بوليفيا مترعما بتلك إيطاليا لتجويد بخدمات الإتصالات في البرازيل، الأرجنتين، كوبا، بوليفيا و البراغواي ماستريني و بيسيرا.

¹⁵¹ كايخا، أ. (Calleja, A.). تقرير سنوي حول وضع الإذاعات الجماعية في أمريكا اللاتينية و الكرايب: حال الميكسيك.

¹⁵² Hilbert, M. y Doris Olaya (2005), *Benchmarking the Plan of Action of the World Summit on the Information Society (WSIS) in Latin America and the Caribbean* (version 3.0), OSILAC, enero de 2005. (<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN020039.pdf>)

¹⁵³ معطيات 2003 محصل عليها من طرف أسيلاك (OSILAC) من موارد خاصة لمجموعات إقتصادية، مستخرجة من هيلبيرت و أولايا (Hilbert y Olaya)

¹⁵⁴ Ibid.

¹⁵⁵ Ibid.

و تحقق تكثيف الوسائل كذلك في الولايات المتحدة عبر مسار في تصاعد خصخصة الطيف الراديوكهربي. القواعد المدفوع بها من طرف اللجنة الفيدرالية للإتصالات (FCC) حسب تسميتها بالإنجليزية) قد حاولت تأهيل مقاطعة الملكيات لكي ، مثلا، مالكي الجرائد يمكنهم ملك محطة تلفزة في نفس المدينة و لـ " تحرير التكتلات الكبيرة للوسائل من التقصيرات حول الشراء لمزيد من المحطات التلفزة المحلية والوطنيات"¹⁵⁶. و لم تحصل هذه السياسة على نجاح، حتى الآن، إذ قد أُعترض على المبادرات في الغرفتين التشريعتين بالولايات المتحدة. و على كل الحال فإن التكثيف قد فاق الأهمية¹⁵⁷.

عولمة الأسواق و صناعات الوسائل هي كذلك واحدة من الميولات الإنشغالية. هذا الميول إلى العولمة، الذي بدأ في سنوات الـ ٨٠، سوف يورط إعادة هيكلة مؤسسات الوسائل، و حتى "الشكل الذي تنتج به المتوجات الثقافية، توزيعها و إستهلاكها"¹⁵⁸.

إستعمال التكنولوجيات الجديدة

التممية و التقارب على المستوى التكنولوجي قد أعطيا دعم لمسار توسيع المتعددة الوسائل و سمحا بتقوية التكثيف و المراقبة على و سائل الإتصال . و بينما التكنولوجيا هي القاعدة الهيكلية التي جعلت هذه العولمة ممكنة، نظرة معتمدة فقط على "حرية السوق" هي التي وفرت الدعم السياسي و الفكري لوضعها حيز التطبيق¹⁵⁹.

"تكنولوجيا الإتصال الجديدة" - يقول روبيرت مكشيني (Robert McChesney) - "تعتمد على القوة السياسية- التغيير نحو الأرندوكسية الليبرالية الجديدة- التي تخفض أو تزيل حواجز مفروضة على الإستغلال التجاري لوسائل النشر، الإستثمار الأجنبي في جهاز الإتصال و الملكية المكثفة لتلك الوسائل"¹⁶⁰.

و بما أنه واضح أن التكنولوجيات الجديدة تأهل لمصالح جديدة، فعدم التسائل حول الخريطة الحالية للتخويلات و عدم تحقيق تغيير في الأطر التنظيمية للبيث الإذاعي التي تضمن مساوات في الفرص لحصول جميع القطاعات الإجتماعية على الذبذبات الراديو كهربائية، الترقيم سوف لا يكون مُدمَظاً ولكن فقط يعود بأكبر الأرباح على البياثون الإذاعيون الذين قد سبق إستقرارهم.

مثلا، الترقيم ينتج جودة في إستعمال الطيف الراديو كهربي. لكن، كما في بعض الحالات من الإحصاء التكنولوجي للتلفزة يمكن من توسيع التنوع (أكبر عدد من القنوات في نفس عرض النطاق الترددي، كما هو الحال للإحصاء الأوروبي)، و أخريات تعزز قوة المرخص لهم "المناظرون" الذين يتوفرون مسبقا على الوسائل الإلكترونية (نفس العاملون يستعملون عرض النطاق الترددي الإضافي لتوفير مصالح أخرى لزبائنهم¹⁶¹). هذه الحالة تضع موضع شك مفهوم "الحياد التكنولوجي". في دول حيث هناك إشباع فعلي للطيف الراديو كهربي بالعواصم و الضواحي الحضرية و تكثيف عالي للوسائل في أيادي قليلة (عمومية أو خاصة) الإمكانات التي يقدمها الترقيم يمكن أن تفتح فضاء لتنوع أكبر للأصوات و الصور إذا تم إختيار واحدة من الخيارات التكنولوجية. أما إذا أختيرت الأخرى، فالنتيجة ستكون معاكسة.

¹⁵⁶ The Washington Post, 2 يوليو 2003.

¹⁵⁷ مثلا نلير تشانل (Clear Channel)، تجمع 1200 محطة إذاعة محلية (Miren Gutierrez, *Fewer Players, Less Freedom*, IPS, 20 مارس 2004) و مجموعة سانكلير تحتوي على 62 قناة تلفزة محلية في كل الولايات المتحدة (Le Monde Diplomatique, *Diplomatique*، نشره الشيلي، شنتبر 2005) (<http://www.lemondediplomatique.cl>).

¹⁵⁸ O'Siochrú, Girad, Mahan (2002), *op. cit.*

¹⁵⁹ حالة منطقية هي غواتمالا. السكان الأهالي الأصليون يمثلون 65 بالمائة و لا تتوفر و سائل البيث الإذاعي الخاصة بها و لغات الـ 23 مجموعة سلالية لا يتكلم بها في الإذاعات التجارية. التلفزة مناظرة: الأربع محطات البيث المفتوحة تتوفر على نفس المالك- من أصل ميكسيكي.

¹⁶⁰ ماك تشيني، ر. و دان شيل (2003)، *السياسة الاقتصادية للإتصالات الدولية: أسس للمناقشة الجديدة العالمية حول الملكية و تنظيمية الوسائل*. UNRISD، جنيف، دجنبر 2003.

¹⁶¹ كما يقترح السناتور المكسيكي خافيير كورال (PAN) "كيف نعمل مجتمع للمعلومات" رقمي إدماجي" دون حل الأن أشكال المساواتية لولوج الذبذبات المناظرة؟، إجتماع للإستشارة لأمريكا الوسطى، كوبا، مكسيك و الجمهورية الدومنيكانية، يونسكو، تغولسليبا، من 29 إلى 31 أكتوبر 2002.

و ما بعد إمكانياتها المدمقرطة، الفكرة الطاغية فيما يخص "الثورة التكنولوجية" في البث الإذاعي هي صلاحيتها، أساساً، لتوسيع إمكانيات أعمال الصناعة: "أكبر فعالية طبيعية، إمكانية استعمال قناة العودة محولاً، في هذا الحال، البث الإذاعي إلى جهاز كامل للإتصالات (مزدوج الإتجاهين و تفاعلي) و المرونة التي تمكن التكنولوجيا الجديدة، إما لتوفير إشارة بجودة أفضل، أو، أكبر عدد للقنوات بنفس السعة، يقدم للبث الإذاعي التقليدي إمكانية توسيع عدد و طبيعة الخدمات المتوفرة، موسعة إمكانيات أعمال الصناعة¹⁶²".

إزالة الحواجز

بلائحة الإجراءات التي تعتبر كـ"حواجز ملموسة" من طرف الولايات المتحدة¹⁶³ بالنسبة لصادراتها في الميدان الثقافي "نسب محتويات الإذاعة، السينما و التلفزة بصحبة حدود الملكية الأجنبية لشركات النشر الوطنية، محطات البث الإذاعي، شركات السلك و القمر الإصطناعي". باللائحة هناك فرنسا، مثلاً، التي أعدت نسبة ٦٠٪ من شاشة التلفزة لإنتاجات أوروبية (رقم يفوق الـ ٥١٪ المتفق عليه في إرشاد الإتحاد الأوروبي حول التلفزة بدون حدود) و ٤٠٪ لبرامج ذات محتويات فرنسية. سواء على مستوى الإذاعة الخاصة كما على مستوى العمومية فرنسا تفرض على أن تكون ٤٠٪ على الأقل من الموسيقى فرنسية.

على الرغم من أن حجة شائعة الإستعمال لتبرير إنفتاح أسواق السمعيات البصرية هي حرية سيل المعلومات و الأفكار، حكومة الولايات المتحدة لا تشك في توضيح أن هدفها هو إزالة الحاجز "لكي تلج البرامج الأمريكية السوق الفرنسية". سياسية الولايات المتحدة على مستوى التجارة الخارجية يتناقض مع السياسة الداخلية في قطاعات الثقافة و الإتصال ، حيث لم يسبق لها أن حاولت إزالة التدخل الحكومي و بقاء السوق "حراً". و كما في قطاعات أخرى - مثلاً، الصناعات الفلاحية- الولايات المتحدة تمنح إعتمادات مهمة لصناعاتها الأهلية، الشيء الذي يمكن، بذلك، الهيمنة على الأسواق الخارجية. و تحصل شركات ثقافية أمريكية على إعتمادات حكومية كثيفة على شكل ولوج مجاني للطيف الراديو كهربائي و ضرائب مخفضة. كما هو الشأن في قطاعات أخرى، التحرر الجديد (الليبيرالسم الجديد) في القطاع الثقافي لا يعبر عنه في تخفيض لتدخل الدولة، و لكن أن الأدوات الليبيرالية الجديدة تطبق إختيارياً لصالح الشركات الثقافية الأكبر قوة و التي، بجيوشها لمجموعات الضغط، تضغط لكي تزال الحواجز الوطنية لدول أخرى و هكذا تلج أسواقاً جديدة.

بالندوة الوطنية حول إصلاح الوسائل، المنعقدة في الولايات المتحدة من ٧ إلى ٩ سبتمبر ٢٠٠٣، أشار العديد من المشاركين أن هدف هذا البلد هو تحرير الإنتاج الثقافي بـ ألكا "سيورط التعامل مع التطرق للثقافة كصناعة، لنشر كـمصلحة و المحتويات كأمتعة" و "سيعني جهل أن الإنتاج الثقافي و الفكري يحتوي على أبعاد أخرى، أكبر أهمية من قيمتها الإقتصادية، المرتبطة، من بين غيرها، بالسيادة، تعريف الشعوب و تنمية محيط عمومي ديناميكي و تشاركي¹⁶⁴".

الإنعكاس في السياسات الثقافية لكندا من جراء ميثاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية - الموقع عليه مع الولايات المتحدة و المكسيك - قد تم ذكره كمثل للعواقب السلبية التي يمكن أن تتوفر عليها سياسات "إزالة الحواجز": " القانون الوطني لم يعد يجبر قط في إدماج نسبة مئوية من المحتويات الكندية في المنشورات الكندية للمجلات الأمريكية الشمالية (فقط الإشهار هو خاص بكل بلد)؛ و الإيجابيات المالية أو الريادية التي كان يتقدم بها هذا البلد إلى مجلاته،

¹⁶²المهندس ليوناردو مارسيلي، قائد البث الإذاعي بـ أورسيك(الوحدة التنظيمية للمصالح الإتصالية)، أوروغواي، يناير 2003.
¹⁶³ Office of the US Trade Representative (2004), 2004 National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers. (<http://www.ustr.gov/reports/nte/2004/index.htm>)

¹⁶⁴بورش، سالي (Burch, Rally)، الولايات المتحدة: إصلاح و وسائل الإعلام، 11 نونبر 2003.
(<http://www.rebellion.org/medios/031113usa.htm>)

كإجراءات حماية لكيانه الثقافي، قد تم الإعلان بمعارضتها للتجارة الحرة. و عمليا قد أجبرت عدة مجالات كندية إلى عدم الوجود. و أكثر من هذا، يمس حق بلد في حد بعض أنماط الإشهار بحجة الصحة العمومية كالتبغ مثلا".

وفي حالة موثيق التجارة الحرة للولايات المتحدة مع أستراليا على الرغم من إدماج إنفاق الإستثناء الثقافي، الصناعة الأسترالية للسمعيات البصرية تعتبر أن هذا ضعيف جدا¹⁶⁵. و حسب موثيق التجارة الحرة، شركات التلفزة بالمساهمة يمكن أن تخصص حتى ٨٠٪ من ميزانيتها لشراء البرامج الأجنبية و يسمح كذلك " بأن ٩٠٪ من البرامج الوثائقية، للأطفال، الفنون و التربوية يمكن أن تأتي من الخارج"، و بينما أن "الباقى من القنوات يمكن أن يخصص ١٠٠٪ من موارده لبرامج أجنبية و لا يبيث و لا برنامج أسترالي واحد".

و أمام الحذر من تهديدات هذه الموثيق على التنوع الثقافي، التمس البرلمان الأوروبي من الندوة العامة لليونسكو "على أن تحت الدول الأعضاء بعدم عقد أي التزام في إطار الموافقات الشائبة" الذي يمكن أن يفترض ضرر إيزاء حماية التنوع الثقافي".

و كما سبقت الإشارة في الباب حول المنظمة العالمية للتجارة و موثيق التجارة الحرة، التحررية أو الإزالة المباشرة للحوجز التنظيمية قد سهلت مسار التكتيف للملكية و مراقبة الوسائل. و تدارلا لضغوط هيئاتية، و حتي بدون وساطة موثيق التجارة الحرة، عدد من الدول ألغت أو أضعفت القانون الذي يمنع أو يحد من تكتيف الوسائل، دخول الأموال الأجنبية و أو مراقبة الوسائل من طرف أجنب.

الخصخصة

في التسعينات، تم عيش مسار قوي للخصخصة بأمريكا اللاتينية و الذي، بهدف فتح المنافسة و ضمان ولوج الجماهير إلى أحسن و أرخص المصالح، تم تفكيك الإحتكارات الحكومية في الإتصالات. و في أغلب الأحوال لم تكن النتائج المعلن عنها و لم يحصل و لا على سوق تنافسية: و تم تحويل الإحتكارات العمومية إلى إحتكارات أو إحتكارات القلة الخاصة و، في المسار، أضعفت كثيرا القدرة على إعداد سياسات عمومية ذات إتجاه إجتماعي¹⁶⁶. الإضعاف و الخصخصة لوسائل البث الإذاعي للمصلحة العمومية كونت طرف من هذا الميول.

و بينما في الحالة الأوروبية هناك تقارير تشير إلى إنخفاض في علامات التكتيف للوسائل مؤخرا من جراء "الفقدان التدريجي لمفعول القنوات العمومية¹⁶⁷"، في أمريكا اللاتينية، متابعة للنمط الأمريكي، الدفاع من أجل التنوع يقدم في معارضة الإحتكارات الخاصة لوسائل الإتصال. في دول أمريكا اللاتينية جهود المجتمع المدني تتوجه نحو تقوية وسائل العمومية المضعضة، التي كانت قد بقيت كتابعة لوسائل تجارية قوية.

وبأوروبا، من جهة أخرى، فقدان أجواء عمومية من جراء تخفيض الموارد و التنافس الغير متساوي "ضد الموارد المكتفة التي تتوفر لمجموعات كبيرة لوسائل عالمية لتنمية برمجتها¹⁶⁸" تذهب مسير تعويض الإحتكارات من صنف خاص.

و هذا المسار في تفكيك الإحتكارات قد سجل كذلك بأفريقيا، إذ كانت توجد حتى سنوات الثمانينات أساسا الإحتكارات الحكومية¹⁶⁹. و في حوالي أواخر التسعينات "كانت توجد حرفيا لآلاف، الأغلبية منها كانت تجارية و القليل منها تنتج بعض البرامج المحلية الملموسة".

¹⁶⁵ http://www.cdc-ccd.org/Espagnol/liensespagnol/nouveautes_esp/framenouveautes_esp.htm

¹⁶⁶ ماستريني و بيسيرا

¹⁶⁷ ألفونسو سانتشيز-تابرنير، عميد كلية الإتصال بجامعة نارا، أبريل 2004.

¹⁶⁸ FIP (2005), *op. cit.*

¹⁶⁹ حسب أوسيوشرو، جيرار و مهان (O'Siochru, Girard Mihan) في أواسط 1980 كانت توجد فقط سبع محطات بث مستقلة في كل إفريقيا النحت الصحراوية.

و قد تبين، من جهة أخرى، بأن كمية كبيرة من الوسائل لاتضمن بنفسها حرية سيل المعلومات و الآراء. المجموعات المتعددة الوسائل العالمية و الجهوية، على الرغم من التنافس بينها ومع وسائل وطنية، وتشارك باستمرار في تشابك يكتف أكثر سلطة إضافية. و على الرغم من وجود بعض المواقع التي تتحدث عن تكثيفات "حسنة" - حسب الفهم بأن الطريقة الوحيدة لخلق سلم كاف للمنافسة على مستوى وطني و جهوي مع الهيئات الكبيرة- الواقع يبدو أنه يبين شيئاً آخر.

مجموعة بريسا (Prisa)، بإسبانيا، مثلاً، دخلت إلى أمريكا اللاتينية عن طريق مشاركتها مع مجموعة سيسنيروس بفينيزويلا - لتكوين شبكة إذاعة كراكول (Caracol)- و مع تلفيزا بالمكسيك -لتكوين جهاز راديو بوليس (RadioPolis). و بالبرازيل، مع المجموعة كلوبو تشارك مع التجمعات العالمية تايم (Time) و مع التلفزة الرقمية سكاى (Sky) (المنحمة حالياً مع ديريك تاف)، التي تشارك كذلك مجموعة التيامبو (El Tiempo) لكولومبيا.

في دول الجنوب، و حتى بأروبا الوسطى و الشرقية، هناك إحساس بالإرتفاع في مشاركة الرأس المال الأجنبي بالوسائل الوطنية. و بينما في بعض الحالات- كما هو الشأن في الشيلي- الإفتتاح كامل و ليس هناك حدودا للتكثيف، و في حالات أخرى تم إختيار التنظيم التشريعي في حالات توجد مسبقاً¹⁷⁰، مآهلين بعض النسب المثوية لدخول رؤوس الأموال للوسائل.

بالبرازيل الشركات الوطنية إعتضت في البداية على دخول رؤوس الأموال الأجنبية و لكن من بعد، كنتيجة لتعقيدات إقتصادية و ضعف قدراتها على التراكم، تخلوا على "وطنيتهم" و دعموا إمكانية المشاركة مع شركات و رؤوس أموال من خارج البلاد لتوفير الأموال الطازجة لأنشطتها. مجموعة كلوبو و دار النشر أبريل ضغطا في نفس الإتجاه¹⁷¹، مهتمتان بـ" بيع نسبة مئوية صغيرة، شيء بين ٧٪ و ١٠٪ ، لموازنة حسابات المجموعة و أخذ إستثمارات إستراتيجية". و أخيراً تمت الموافقة على تغيير الحكم-قانون رقم ٢٣٦ حيث يسمح لـ"أموال الإستثمار أو المعاش، الوطنية أو الأجنبية، بأن تشارك بحسب ٩٩،٩٩٪ في أي عدد من محطات البث الإذاعي أو التلفزيوني".

و في حالة البيرو، مثلاً، على الرغم من إبعاد إمكانية من أن يكون الأجانب حاملين لرخصة أو إجازة و سائل البث الإذاعي، قانون الإذاعة و التلفزة الموافق عليه في ٢٠٠٤ يسمح بـ"مشاركة الأجانب في شخصيات شرعية حاملة لرخص أو إجازات" و الذين يمكنهم تجاوز الـ٤٠٪ لكل المشاركات أو أسهم رأس المال الإجماعي، ملزمين ، زيادة على هذا بكونهم حاملين أو لهم مشاركة أو أسهم في البث الإذاعي في دولهم الأصلية¹⁷².

¹⁷⁰ بالأروغواي لا يمكن لشخص أو شركة أجنبية أن يملكها و سيلة للإعلام. ولكن، معروف حضور مجموعة كلارين و سيسنرو في بعض الرسائل الوطنية. و احد من الأشكال لتفادي الحصر القانوني هو إستعمال "تماثيل" أروغوايون الذين يظهرون كمالكون للذئبات.

¹⁷¹ تم إختيار قرار حكومي قبل النقاش على المستوى التشريعي الذي كان قيد التطور في هذه اللحظة.

¹⁷² البند 24 "مشاركة أجنبية" في قانون الإذاعة و التلفزة رقم 28.278.

٦ إستنتاجات و توصيات

المسارات و الميولات المعرفة في هذا البحث تتسائل بقوة حول الفكرة التي مفادها أن السوق بنفسها و لوحدها يمكن أن تحل مشاكل التنمية أو تضمن التنوع الثقافي. بالعكس، في المجالات المكشوف عنها في الإتصالات، البث الإذاعي و المصالح الثقافية عامة، الميولات الطبيعية للسوق تمشي نحو إرتفاع تكوين الإحتكارات، محدداً أو مخفضا في التنوع الثقافي.

و لهذا، إستخلاص مركزي لهذا العمل هو أنه ليس كاف الإعراف بالتنوع الثقافي لكي يوجد. و من الضروري الدفاع عنه، الترويج له و ضمانه عبر سياسات عمومية فعالة و إطارات تنظيمية مناسبة و، بذلك، يجب على الحكومات أن تتوفر على إرادات سياسية، كما على موارد بشرية و إقتصادية كافية لهذا. وإذا لم يفعل في تنمية سياسات و أدوات لمعارضة، أو على الأقل حد الميولات الملخصة، دول الجنوب كذلك ستكون مسؤولة على مخلفاتها و سيجب قبول "إنتحارها الثقافي" أجلا أم عاجلا.

السوق لم تعط جواب لولوج تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في المناطق الريفية و بالمناطق الحضرية الهامشية. المبادرة التجارية الخاصة تتجه إلى إستثمارات في الماطق الأكبر كثافة الحضرية الكبيرة، حيث إقتصاد السلم يمكن من عائدات جيدة لرأس المال المستثمر¹⁷³. ومن جهة أخرى، فإن السوق في ميول إلى درجة في إرتفاع من التكتيف الذي يفضل التقصير من التنوع الثقافي: " تاريخيا سوق الإتصالات قد كان إحتكاري. إنه سوق حيث كل البائعون يطمحون في تكوين إحتكار و كل المشتريين يريدون تعدد الموفرين¹⁷⁴".

و لهذا و رغم حدود موارد دول الجنوب، يجب على الحكومات أن تتحمل المسؤولية و طرف من الأثمان¹⁷⁵ - لخلق هذا التجهيز التحتي لضمان توفير المصالح الأساسية للإتصالات، كما هي حماية التعددية و تنوع الوسائل. و كما أشارت الفديريالية الدولية للصحفيين: "حاجة الجماهير بكونها على علم كما يجب يعتبر أن مصالح المعلومات يجب أن تكون كمنظمة، بعيدة عن إطار " معادل " السوق، المنافع و الأهداف التجارية".

و التأكيد نفسه للولايات المتحدة و الهيئات العالمية لفتح الحدود للتجارة، و مرونة التنظيمات و، عامة، تخفيض قدرات حركة الدولة فيمل يخص إمكانية إقامة سياسات و طنية موجهة من طرف الصالح العام سوف يجب أن تكون كافية لإثارة الإنتباه حول الأهمية بأن المبدأ "حق السيادة للدول في تبني تدابير مناسبة لحماية و إثارة التنوع في التعبير الثقافي في ترابه"، معبر عنه في المشروع الأولي لمعاهدة حول التنوع الثقافي، يوجه الإستراتيجيات الوطنية. هذا الحق يتناسب و واجب الدول في تبني سياسات فعالة و تأهيل ممارسة حقوق الإنسان الأساسية، ضامنة " مجال ملموس للمحتوي الثقافي المحلي، و البحث عن الإجراءات التي تهيح وجود صناعات ثقافية وطنية قادرة على إنتاج و توزيع ذلك المحتوى".

طرف من الأفعال الإيجابية الموصي بها على المستوى الوطني أو الأقل جهوي¹⁷⁶ للإعتراف و إتشجيع التنوع الثقافي سيجب إدماج سياسات لـ:

- 0 إعداد تشجيعات لإنتاج المحتويات المحلية و الوطنية و تعددية الأصوات و المعلومات؛
- 0 إعداد إجراءات فعالة في مجال البث (نسب من الشاشة)، التوزيع و التسويق لتنمية الصناعات الثقافية؛

¹⁷³ غومز، غ. "دراسة و توصيات حول الإذاعة، NTICs و التنمية القروية في أمريكا اللاتينية"، La Onda Rural، من 20 إلى 22 أبريل 2004. (<http://onda-rural.comunica.org/docs/gomez.doc>).

¹⁷⁴ المهندس ميغل بريشتر (Miguel Brechner)، المختبر التكنولوجي للاروغواي، لاتو (LATU)، سبتمبر 2004.
¹⁷⁵ العديد من الدول أعدت أموالا خاصة لمخططات الولوج العام، كما هو الحال في بوليفيا (فيتال FITTEL) أو كولومبيا (صندوق الإتصالات لوزارة الإتصالات و الصندوق المالي لمشاريع التنمية - FONADE). (انظر "صناديق للولوج العالمي" - [http://www.choike.org/nuevo/informes/%27&"\)](http://www.choike.org/nuevo/informes/%27&).
¹⁷⁶ كما يمكن أن يصير في السوق الجنوبية (MRCOSUR).

- 0 تقوية وسائل الإتصال العمومية، بتوفير تجهيزات تحتية و موارد كافية لتنمية عملها؛
- 0 إقامة حدود فعالة لمكثيف الملكية و تمركز المحتويات بوسائل الإتصال ؛
- 0 إقامة حدود لنقاط ملكية الوسائل ذات دعائم تكنولوجية مختلفة كطريقة لمراقبة توسيع متعدد الوسائط؛
- 0 منح موارد و سلطات كافية للهيئات التنظيمية للبحث الإذاعي و الإتصالات لضبط فعال لهذه الأنماط؛
- 0 الاعتراف و الترويج للوسائل الجماعية و أشكال أخرى غير تجارية، سواء في البحث الإذاعي أو في تكنولوجيات الإعلام و الإتصال أخرى؛
- 0 تغيير الإطار التنظيمية للإذاعة و التلفزة (المنظرة و الرقمية) لإقامة مجالات مشجعة التي تضمن ولوجا متساوي الفرص إلى TIC لكل القطاعات الإجتماعية، خاصة الأكبر صغفا ؛
- 0 التنبأ بالإحتفاظ في تصاميم تدبير الطيف الراديو كهربائي (إما للإستعمال المناظر أو الرقمي) لوسائل عمومية، جماعية، تربوية و أخريات غير تجارية؛
- 0 إختيار إحصاء الراديو كهربائي الذي سيستعمل على المستوى الوطني أخذا بعين الإعتبار مردوده على الديمقراطية و تنوع الخيارات و ليس أكبر تكثيف؛
- 0 تأهيل مشاركة المجتمع المدني في تهيئ، تحديد و إعداد سياسات للإخبار و الإتصال ؛
- 0 الترويج للمراقبة الإجتماعية للوسائل و الصناعات الثقافية من طرف المجتمع المدني.

القمة العالمية لمجتمع المعلومات: التنوع الثقافي على الخارج

تحليلا لمسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نقطة الإنطلاقة للبحث، يمكن ملاحظة كيف تم ترك التحديدات و الحركات حول التنوع الثقافي على الهامش، شيئا فشيئا،. نصوص متوجهة لتشجيع التنوع الثقافي مدمجة في تصريح المبادئ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات¹⁷⁷ فقدت في مسار تحقيق هذه الأهداف العامة، سواء على المستوى العالمي -خطة العمل بجنيف¹⁷⁸ - كما هي في خطط الأعمال الجهوية¹⁷⁹.

لم يكن هناك واقعا مصلحة ولا تأكيد، في مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، لأهمية إعتبار التنوع الثقافي كمحور هام في بناء مجتمع المعلومات و المعرفة المتساوية. بينما بعض الدول لم تكن أبدا متفقة و مارست معارضة بإستمرار ضد هذا البعد، كانت أخرى التي قد تخلت عن الدفاع على مصالح مواطنيها.

وزيادة على الخطابات، في الأفعال قد طغى التركيز التكنولوجي و المعتمد على السوق، مع الحكومات و الشركات خاصة كفاعلين أساسين و المواطنين كمستهلكين للمحتويات و التكنولوجيات. و بعدد كبير من الوثائق لمسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات ليس هناك ذكر للتنوع الثقافي و تفوقت الفكرة التقصيرية بأن حل الفجوة الرقمية هو ربط أكبر و أن المهم الوحيد هو تنمية التجهيزات التحتية و حاجية "المحيطات التأهيلية" التي تزيل الحواجز لمجىء إستثمارات في قطاع الإتصالات¹⁸⁰.

و كنتيجة لهذا بقيت معزولة توجهات لتعزيز التكنولوجيات المناسبة للحاجيات الوطنية، تنمية القدرات لإستملكها، الدفع و الدفاع عن تعددية تدبير الوسائل و التكنولوجيات، إثارة المحتويات و الدفاع على الميدان العمومي.

مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات لم يصل للجماهير الكبيرة لدولنا و لم يَظ ذلك الأهمية في خضم القطاعات السياسية، الأكاديمية أو على مستوى منظمات المجتمع المدني. و كلما تقدم المسار، لوحظ، أساسا، - بإستثناء مواضيع إدارة الأنترنت و تمويل TIC - إستراتيجية متوجهة لـ " تخفيض الضرر". قلة حضور رؤساء الدول و الحكومات في الإجتماع الختامي للمرحلة الأولى في جنيف يشير إلى الحذر الذي شخص هذا

¹⁷⁷ <http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop-es.html>

¹⁷⁸ <http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/poa-es.html>

¹⁷⁹ http://www.itu.int/wsis/documents/listing.asp?lang=es?&c_event=sl2&c_type=colret

¹⁸⁰ إنظر، مثلا، إلى النص القادم لخطة العمل للدورة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات: " يجب على الحكومات إتخاذ الإجراءات التي هي في صالح دعم محيط مآهل و تنافس لضمان الإستثمار الواجب في التجهيز التحتي لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات: و لتنمية خدمات جديدة" (بند 19 من خطة العمل س2 - " التجهيز التحتي للمعلومات و الإتصال: القاعدة الأساسية لمجتمع المعلومات"). إنظر كذلك النص المطابق لخطة العمل س6- " المحيط المآهل".

المسار. و في الوثائق الضعيفة الموافق عليها يبدو أنه غلبت الإلتزامات الدبلوماسية، المحصل عليها في الساعات الأخيرة، لتفادي فشل القمة¹⁸¹.

على الرغم من أن مختلف الفاعلين حاولوا فرض مصالحهم، القمة العالمية لمجتمع المعلومات لم تشكل مجالا لمفاوضات ذات أسبقية. الدول الإفريقية، مثلا، فشلت في محاولتها بأن توافق القمة العالمية لمجتمع المعلومات على خلق صندوق التضامن الرقمي¹⁸² كآلية جديدة لتمويل تكنولوجيات المعلومات و الإتصال و مواضيع كالمعلقة بالتنظيمات حول الملكية الثقافية قد تم إيعادها من المذكرة سابقا في الفرص الأولى للمسار - بمبادرة الولايات المتحدة، التي فضلت الإحتفاظ بهذه المواضيع لمجالات حيث لها إمكانيات أكبر لفرض وجهة نظرها. لربما الحالة الأكبر نموذجية هو رجال الأعمال للبت الإذاعي الذين، بإستثناء إشارات عامة لأهمية الوسائل و التأكيد على إدماج أسلوب خاص في الوثائق¹⁸³، لم يهتموا في تقديم مقترحات حقيقية لدمجها في الإلتزامات القمة العالمية لمجتمع المعلومات - لو في الدفاع على مصالحها الهيئاتية، كإدماج أموال لترقيم البث الإذاعي. الهدف الوحيد لممثليها، في كل فرصة تحضيرية، كانت متوجهة بصراحة لتفادي إدماج الإشارة إلى الوسائل الجماعية في الوثائق الرسمية.

و فيما يخص عمل المجتمع المدني، على الرغم من عدم تمكنه من منع خطط العمل في أن تسير في إتجاه معاكس لتصريح المبادئ، حصلت على إدماج بعض التحديدات العامة و إثارة مناقشة بعض المواضيع التي، بطريقة أخرى، قد لم تكن حاضرة في المسار - كالحق في الإتصال . كذلك في إستراتيجيتها إكتملت المبادرات لتحسين النصوص بأعمال لمنع تراجع فيما يخص أدوات دولية أخرى.

في حالة الشركات العبر الوطنية، الإحتكاكات القلة الخاصة الوطنية و بعض الدول النامية - كالولايات المتحدة - ولو أنها فضلت تحديدا أكبر دقة فيما يخص السوق، إتفاقيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا تتعارض و إستراتيجيتها و أسبقياتها و لا تتناقض مع الميولات العامة الملخصة سابقا.

التحدي الذي يبقى مفتوحا لدول الجنوب، و بهذا، يوجد في تحديد الإستراتيجيات الوطنية و الجهوية. بالإستراتيجيات الوطنية للتنمية يتم دمج، تدريجيا تحديد " المذكرات الرقمية"، يفتح ميدان جديد لنزاعات التوجهات و الحركات. و من جديد سوف يجب تقديم النقاش لكي تتبنى تركيز جديد لمجتمع المعلومات. الإحتفاظ بالبعد الطاعي في مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تحويلها، على الأقل، إلى إقتراح غير فعال للنقد نحو أهداف الألفية، و كذلك لضمان التنوع الثقافي. عدم التطرق لهذه المواضيع، من جهة أخرى، وترك الإمكانيات الوطنية للتنمية في مهب التهديدات التي تتعرض لها.

الحمية التكنولوجية

التفائل أو " الحمية التكنولوجية " هو موضع شك إذا لم يصحب بتنظيمات و تشجيعات التي تقلب الميولات الجاري بها العمل. تأكيدات كتلك التي صدرت عن تايلر كوين¹⁸⁴ (Tyler Cowen)، الذي يقترح أن " كل هذه النقاشات ستعود غير صالحة بسرعة. الأترنت و تقاسم الملفات، لكي لانذكر التلفزة عبر القمر الإصطناعي، ستقدم لنا الكثير من الخيارات لدرجة أن المساهمات المادية سوف لا نهمنا"، تصبح غير صحيحة إذا لاحظنا الأحداث الملخصة في الباب ٢. و إذا كان هذا صحيحا، سوف لا تفهم مجهودات الولايات المتحدة بنفسها لكي تحدف الإلتزامات نسب الشاشة مثلا.

¹⁸¹ المشاركة الفعالة في مسار القمة، سالي بورش (Rally Burch)، قد كتبت في أوائل 2003 أن " العديد كمشركين و ملاحظين في هذا المسار يتوفرون إبتداءا من الآن على شكوك مهمة فيما يخص نتائج القمة الممكنة، من جراء التركيز التجاري و الإرادة النادرة للحكومات لتحمل الإلتزامات حقيقية، التي تظهر، كغيرها في غياب تقدم المحتويات و حذر أغلبية البعثات الرسمية". القمة العالمية لمجتمع المعلومات: نظرات متعارضة، 18 مارس 2003.

¹⁸² أخيرا، تم خلقه خارج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

¹⁸³ كالمضاف "بإتفاق مع التشريع الوطني" في كل فقرة حيث ينص على الحقوق الإنسانية. إشارة عملية سواء بالنسبة لمن يريدون إثارة الرقابة و الحد من حرية التعبير أو لمن يريدون الحفاظ على تشريعات تفرقية التي تمنع دخول و سائل أخرى التي تضمن التعددية و تنوع الأصوات.

¹⁸⁴ عضو من مجموعة الخبراء لتحرير مشروع أولي للمعاهدة حول التنوع الثقافي، في "[The Volokh Conspiracy] Update، why the French need Hollywood, and how The Lord of the Rings is perceived" 19 دجنبر 2003.

فعليا، تنمية تكنولوجيات المعلومات و الإتصال تمكن من الحصول على المعلومات و ترويجها بطريقة هائلة، ولكن هذه القوة يمكن أن تعزز أو تحجز عن طريق قرارات سياسية و تنظيمية. بعض الحواجز - و الحلول - هي منتج التنمية التكنولوجية و أخريات هي من منافع إقتصادية و إرادات سياسية. و بالفعل، واحدة من المهام المستقبلية هي تعريف الحواجز - و الحلول - هي منتج التنمية التكنولوجية و التي هي من "التنمية البشرية"¹⁸⁵.

التدبير لواحد من أهم الدعامات لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال، الطيف الراديو كهربائي، قد تحول إلى إدعاء تقني بدول أمريكا اللاتينية و الكرايب، كما هو الحال في آسيا و إفريقيا و بالأخص حين تحويل ذبذبات الراديو كهربائية، فرص منظمات المجتمع المدني - من بينها تلك المستقرة في الجماعات الريفية و الأهلية - في ولوج ذبذبات مقصر فيها بقصوة. ليس من جراء صعوبات تكنولوجية، و لكن من جراء سياسات و إدارات تنظيمية التي تمنع أو تحد ولوجها.

و قد سبق ذكر أنعكاس القرارات السياسية على الديمقراطية الفعالة التي تؤدي إلى تبني الإحصاء الرقمي في البث الإذاعي. تجويد إستعمال الطيف يمكن فتح خيارات مدمقرطة أو توسع قدرات تراكم الأموال و تقوية سلطة عملي الإحتكارات و إحتكارات القلة الحالية.

المشكل، بوضوح، ليس فقط على مستوى تكنولوجي. كما يؤكد فرانسيسكو بيريز تريخو (Francisco Pérez Trejo)، مشيرا للتحديات على المستوى الريفي: "توجد فجوة رقمية التي تفرق العالم الريفي و إغلاقه ليس فقط مشكل التكنولوجيا (...). هي مسألة سياسية. و تتطلب إرادة، تربية و أموال"¹⁸⁶.

في البث الإذاعي سيكون واجبا تنمية سياسات، حركات و موارد التي تمكن ترقيم الإذاعات و التلغزات العمومية، الجماعية و أخريات غير تجارية. من الواجب كذلك عصرنة الإطارات التنظيمية بهدف الحصول على مجال إيجابي لولوج الذبذبات الراديو كهربائية بفرص متساوية لكل القطاعات الإجتماعية. هذه المهمة يجب الدفع بها ابتداء من الآن، بتكنولوجيات المناظرة، إذ أن خريطة التخويلات الحالية يمكن أن تكون الوحيدة التي ستنتفع بإيجابيات الترفيم، بإتفاق مع خيارات الإحصاء الرقمي الحالي. و لكن كذلك بالنسبة للوزن الذي يتوفر عليه و الذي سيتوفر عليه البث الإذاعي على مدى عدد كبير من السنوات القادمة بدول الجنوب. بينما ما بين 5 و 8٪ من جماهير أمريكا اللاتينية لها ولوج لأنترنت في عام 2002، الإذاعة و التلغزة لازالت التكنولوجيات الأكبر تنمية في المنطقة. و في نفس التواريخ، صرح الإتحاد الدولي للإتصالات بأن 44٪ يتوفر على ولوج الإذاعة و 29٪ على ولوج التلغزة¹⁸⁷.

قبل إنشغالنا بالفجوة الرقمية التي بدأت بالكاد لبعض منا، لنحل المتبقيات من الفجوة المناظرة"، قال السيناتور المكسيكي خافيير كورال (Javier Corral) في حفل تحضير للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات منظم من طرف اليونيسكو¹⁸⁸، متسائلا إذا ما كان ممكنا الحديث على مجتمع المعلومات الديمقراطي و المتعدد مع التخلف الموجود لمواجهة "النصاميم القانونية الحالية التي تنظم التكنولوجيات التقليدية لوسائل الإتصال و التي تقدم تصاميم أكبر إنغلاقا و الإحتكارات للإقتصاد، كما هو الشأن بالنسبة للبث الإذاعي".

في مادة التكنولوجيات الجديدة، خاصة الأنترنت، حواجز الأثمان، قلة وفرة المحتويات باللغة المحلية أو الملائمة لواقعها و قلة المراهنة على تنمية قدرات العموم على ما بعد الإستعمال البسيط للأجهزة و البرامج تبين على الحدود لسياسة معتمدة فقط على وصول الآلة و الأسلاك.

¹⁸⁵ غومز، غ. "دراسة و توصيات حول الإذاعة، NTICs و التنمية القروية في أمريكا اللاتينية"، ندوة-معمل تدريب دولي La Onda Rural، من 20 إلى 22 أبريل 2004

¹⁸⁶ مركز المعلومات الفلاحية العالمية (WAICENT)، FAO.

¹⁸⁷ هو تجهيز تحتي قد تم نصبه و لإستعمال معروف من طرف السكان. و قد بدأ في التفكير بطريقة متزايدة في إستغلال تكامل الإذاعة مع تكنولوجيات أخرى، خاصة مع أنترنت. سياسات الولوج المققسم كمراكز الإتصالات المرتبطة بالإذاعة القروية و الجماعية تبدو واحدة من الأشكال في توسيع إمكانيت لوج المعرفة في الجماعات القروية.

¹⁸⁸ إجتماع الإستشارة لأمريكا الوسطى، كوبا، المكسيك و الجمهورية الدومنيكية، اليونيسكو، نيجوسغالبا، 29 إلى 31 أكتوبر 2002.

إعداد الأثمن، القوائم و الضرائب على البرامج و الأجهزة يجب أن يعمل في صالح ولوج حقيقي لكل المجموعات الإقتصادية و الإعراف بوجود حاجيات مختلفة، و يجب إدماج بُعد الجنس لضمان ولوج متساوي لكلهم و كلهن. و لابد من تأمين حد أدنى من ولوج التجهيزات التحتية و المصالح، ولكن كذلك يجب إعداد تدابير كاملة التي تُمكن من إستعمالها فعليا (تخفيضات في الأثمن لقطاعات ذات أولوية، إثارة الحلول التكنولوجية الوطنية و التربية مند الطفولة، من بين غيرها).

و بجانب مع الحاجيات في التجهيزات التحتية لدولنا - إتصالات، كهربائية، وإلخ - السياسات العمومية الفعالة ضرورية و التي تأهل و تثير المحتويات التي تنتج و تنتشر عبر هذه التكنولوجيات و تنمي القدرات البشرية لإستملكها. و ضروري، إذن، دفع بما تم تسميته "إستراتيجيات الإدماج الرقمي" الذي يثير "ليس فقط الولوج، ولكن الإستعمال و الإستملاك الإجتماعي للتكنولوجيات الرقمية: للإستجابة لحاجيات الجماعات، لإثارة تركيب سياسات عمومية، خلق المعرفة، إعداد المحتويات المناسبة و تقوية قدرات الأشخاص".¹⁸⁹

الربط كنموذج خاطئ

و ما سبق يدفعنا إلى إقتراح أن الربط لا يمكن أن يكون النموذج لإغلاق الفجوة الرقمية و لا لتأمين التنوع الثقافي، جاعلا من اللازم على إعادة تركيز المشكل و البدائل.¹⁹⁰

على الرغم من أن ولوج المصالح الهاتفية و متغيرات أخرى قد بينت على تقدمات في دول الجنوب، لا زالت الفجوات في توسع. أشار بعض المؤلفين على الحاجة لعدم إحصاء الروابط و لكن كذلك شروط إستعمالها. المسافات المعروفة من طرف أرقام سيل أنترنت و كمية الديار ذات ولوج عن طريق نطاق عريض، تقدم حجة اللاتوازات الكبيرة بين الدول الغنية و الفقيرة.

و تحليلا للحالة السابقة للحدود الوطنية¹⁹¹، يظهر أن قيم ملكية حاسوب شخصي و ولوج الأنترنت تقتسم و بطريقة و حتى لأكثر اللامساوات من بين الدول، حالة قد بين عليها CEPAL في عام ٢٠٠٢ لما قدر أن " الفجوة الرقمية الأهلية بدول أمريكا اللاتينية و الكرايب، هي كذلك أكبر سوف تكون الفجوة دولية"¹⁹².

العديد يخشى من ، أن يكون الهدف بأن يحصل كلهم و كلهن على ولوج للتكنولوجيات الجديدة غير ممكن التحقيق، زيادة على عدم الكفاية. المؤشرات تبين كيف تكبر الفجوة جيدا و تتحول إلى فجوات جديدة. أوضاع الإنطلاقة التي تواجه إقتصادات دول الجنوب، من جهة أخرى، لا تُمكن جعل تخمينات متفائلة. خاصة، إذا أخذت بعين الإعتبار اللامساوات الإجتماعية و الإقتصادية الكبيرة الموجودة و الجواز الثقافية و التربوية، السائرة في إرتفاع مستمر.

و تحديد السبب الملخص في باب سابق حول أن "العنصر المركزي لتكنولوجيات التنمية لا يتألف من الربط إلى التجهيز التحتي لتكنولوجيات المعلومات و الإتصالات" و يتكرر في آراء الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للتغذية و الفلاحة (فاو FAO). و قد قالت في هذا الصدد بأن "التفكير خاطئ بأنه بدون ولوج الأنترنت لا تحتوي الجماعات على أجهزة للمعلومات ذات إعتبرات سارية المفعول. و قد يؤدي هذا التوجه المتفائل المفرط و التقريري التكنولوجي إلى الإستخلاص بأن المشكل سوف يحل فقط لما تبدل أجهزة المعلومات الجاري بها العمل بأجهزة عصرية"¹⁹³.

¹⁸⁹ مراكز الإتصالات ... لماذا؟

¹⁹⁰ فكرة الإدماج الرقمي لإدماج إجتماعي، تعريف مقترح من طرف المجتمع المدني للإشارة إلى إختلافه مع إقتراح الولوج العالمي و الربط كنموذج، دليل آخر للأسلوب الذي قد تم إستعماله من طرف مؤسسات التي بالفعل تدفع بتركيزات أخرى.

¹⁹¹ "إرتفاع الولوج كان محصورا على المناطق الحضرية و أسواق ذات أرباح، و الأغلبية قد وجدت نفسها في الجانب الخاطئ لـ"تفرقة رقمية" في إرتفاع-تفرقة متعددة الوجه التي، في كل مكان، شمال و جنوب، تتوفر على رجال ذوي تكوين جيد، و ذوي مداخيل مرتفعة، و ذوي تطلعات "غربية" على الرأس". حملة كريس.

¹⁹² هيلبير و كاتز، 2002

¹⁹³ FAO (فاو) 2003، "تركيزات وسائل البقاء على المعلومات و الإتصالات في دعم التنمية القروية و الأمن الغذائي".

ولهذا التوجه عواقب على الإستراتيجيات و الأهداف المحددة لـ"تنمية القدرات"، مفهومة أكثر كمحو الأمية مما كمُشغّلين التكنولوجيات. غياب الأهداف، الخطط و الموارد لتنمية القدرات المرتبطة بإنتاج المحتويات و ترويجها، في نفس اللغة و باتفاق مع الحاجيات الشخصية، تبين أن النظرة الطاغية هي التأهيل الفهم كالحَد الأدنى اللازم لإستقبال المحتويات. و من العادي المشاهدة، في هذا البعد، أن دروس محو الأمية توضع في إطار تدريس برامج الحاسوب المملوكة - Excel Word , أو Internet Explorer، لمايكروسوفت.

و يجب الدفع بإستراتيجية التي لا تهيأ الأشخاص فقط لإستهلاك التكنولوجيات و المحتويات المعدة من طرف آخرين. يجب التركيز على إعداد سياسات عمومية لخلق و تقوية قدرات لإنتاج المحتويات و الإستهلاك الإبداعي لتكنولوجيات المعلومات و الإتصالات، تكييفها مع الواقع و الحاجيات المحلية.

و في هذا التركيز الأخر، تنمية القدرات سوف يجب أن " يدمج الدعم للمقاومات الصغيرة و المتوسطة المحلية، التي يمكن أن تخلق نماذج الحاسوب و حلول أكبر ملائمة من المتوفرة من طرف الشركات العبر الوطنية، زيادة على تفضيل إستعمال اليد العاملة المحلية و التنمية التكنولوجية للبلد نفسه. هذا التركيز يمتد إلى سياسات دعم الشركات و مراكز الأبحاث المحلية (العمومية و الخاصة) و خالقي الحلول لتكنولوجيات المعلومات و الإتصالات و دعم القرارات للرفع من النصيب المالي للإستثمار الحكومي في البحث¹⁹⁴ .

مسارات أخرى متعددة الأطراف

وكما قيل من قبل، من وجهة نظر التنوع الثقافي، يبدو واضحا أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات سوف لا توفر الأدوات و التوجهات الواجبة للإعتراف بها و تأمينها. و قد تم التعريف بالمفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة العالمية للملكية الثقافية¹⁹⁵، الموائيق الجهوية و الثنائية للتجارة الحرة، و مسار المعاهدة حول التنوع الثقافي باليونسكو كما في مجالات تحديد السياسات ذات أكبر إنعكاس في خلق، تنمية و نشر الأمتعة الثقافية المتنوعة.

في حالة المنظمة العالمية للتجارة و موائيق التجارة الحرة ، الإستطلاع المحقق يبين على خطورة التهديدات للتنوع الثقافي، الذي تم إنذاره من طرف عدد كبير من الدول و قطاعات من المجتمع المدني التي تابعت هذا المسار عن قرب ، كلما ، الاتفاقيات التجارية أو للإستثمارات تفرض على القرارات الوطنية و تضعف القدرات على قيام سياسات ثقافية مسافة من طرف الصالح العام، كل مرة أكبر.

و رغم ذلك، أمام المفاوضات بالمنظمة العالمية للتجارة و الإستراتيجية العداوية للولايات المتحدة لإقامة هذه الإتفاقيات قد ظهرت، و بطريقة مرتفعة، مقاومات من قطاعات سياسية و مقاولاتية مرتبطة بالصناعة الفلاحية. التحركات الجماهيرية قد خلقت صعوبات للمصادقة على كافتا و قد أخرجت الإتفاقيات مع الدول الأنديزية، أو أجبرت على التعليق للمفاوضات مع مجموعة الدول الإفريقية الجنوبية¹⁹⁶ حتى العام المقبل و محادثات دورة الدوحة يبدو أنها في تمديد مستمر.

المداولات في المسار نحو معاهدة اليونسكو قد بينت الإلتزام الإجماعي تقريبا على المستوي بين الحكومات - بإستثناء الولايات المتحدة - بعلاقة مع هذه الأداة. و يبدو أنها الفرصة الوحيدة بحركات إيجابية على المستوى الدولي بهدف إقامة مقاييس إجبارية لكي تحتفظ الدول الأعضاء بحقوقها وفي حماية و تعزيز إبداعاتها الثقافية و تتوفر على أدوات للدفاع عنها أمام الهيئات العالمية التي تطغى على قطاع الأمتعة و المصالح الثقافية.

¹⁹⁴ غومز، غ. "سياسات عمومية للإتصال: الغائب اللابد منه - ديمقراطية، مجتمع المعلومات و حكومة تقدمية"، مونتفيدو (Montevideo) يناير 2004.

(<http://wsis.choike.org/upload/77736973706f7274616c646f63756d65/PolComGusGomez.rtf>)

¹⁹⁵ المنظمة العالمية للملكية الثقافية.

¹⁹⁶ في هذا الحال من جراء مقاومة إفريقيا الجنوبية في مواضيع مرتبطة بحقوق الملكية الثقافية.

و على مستوى التوصيات، يجب التأكيد على الحاجة في دعم كل الجهود التي تهدف إلى الاحتفاظ بـ "الإستثناء الثقافي" داخل المنظمة العالمية للتجارة. يعني، أن الأمتعة و المصالح الثقافية لاتعتبر بضاعة ما و لذلك ستبقى خارج إتفاقيات التحررية التجارية. و بجانب الاحتفاظ بهذا الإستثناء، قد ظهرت كذلك فكرة "تعليق" التي يمكن دفعها من طرف دول الجنوب لكي لا تدمج الأنماط الثقافية في مفاوضات إتفاقيات التجارة الحرة و الإستثمار الثنائية و الجهوية¹⁹⁷.

الثقافة كحق

بدائل أخرى التي تتقدم تعتمد في الإلتجاء إلى أدوات دولية و جهوية موجودة حول حقوق الإنسان. سواء في القارة الأمريكية¹⁹⁸ كما في أوروبا¹⁹⁹ و إفريقيا²⁰⁰ توجد آليات و أدوات للشكاية من أوضاع تغصب الإتفاقيات الدولية الموقع عليها من طرف الدول فيما يخص حقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بحرية الإتصال و التعبير. إستعمال هذه الأدوات يمكن أن تقلب الأحداث، السياسات و الإطارات التنظيمية التي لا تتناسب مع هذه الإتفاقيات، سواء عن طريق ضغوط سياسية، تقارير و توصيات، كما عن طريق تقارير عدلية للتنفيذ الإجباري للدول الأعضاء في الميثاق.

التكثيف "هو خطر واضح على التعدد و التنوع في وسائل الإتصال"، تقول المنظمة للأمن و التعاون بأوروبا. وفي نفس الإتجاه، قد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أن التعدد في الوسائل "هي القاعدة العامة الأساسية للسياسات الأوروبية"²⁰¹ التي يجب أن تكون مضمونة. و حسب إجتهااد أروبي أخير، البند ١٠ من معاهدة حقوق الإنسان ليس فقط يحتوي على حق شخصي في حرية وسائل الإتصال، بل كذلك " يوفر إجبارية الضمان للتعددية في الآراء و التنوع الثقافي في وسائل الإتصال لصالح ديمقراطية عملية و حرية الإتصال للكل".

في أمريكا، معاهدة سان خوزي بكوستاريكا (Pacto de San Jose de Costa Rica) ينص على أنه " لا يمكن تقصير الحق في التعبير بطرق أو وسائل غير مباشرة، كالإفراط في المراقبة الرسمية أو الخاصة لورق للجراند، الذبذبات الراديو كهربائية، أولأمتعة و أجهزة مستعملة في بث المعلومات أو أي وسائل أخرى معدة لمنع الإتصال و رواج الأفكار والآراء" (البند ١٣,٣). و يلاحظ أنه يشير ليس فقط إلى الإفراط الغير المباشر للدولة و لكن كذلك الواردة من "الخواص" كما هو الحال للإحتكارات و إحتكارات القلة.

واحدة من الهيئات لجهاز الدول الأمريكية، محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان قد أولت هذا البند بطريقة كما يلي "... مبدئيا حرية التعبير تتطلب أن تكون وسائل الإتصال فعليا مفتوحة للكل و بدون تفرقة أو، بدقة أكثر، أن لا يوجد أشخاص أو مجموعات الذين مبدئيا، هم مبعدون من ولوج تلك الوسائل، يلزم كذلك بعض الشروط فيما يخص هؤلاء، بطريقة، عمليا، أن يكونوا أدوات حقيقية لهذه الحرية و ليس وسيط لتقصيرها. وسائل الإتصال الإجتماعية هي التي تصلح لتحقيق ممارسة حرية التعبير، بشكل حيث يجب على شروط عملها أن تتلائم و متطلبات هذه الحرية. و لهذا فمن الضروري تعددية الوسائل و منع كل الإحتكارات فيما يخصهم، كيف ما كان الشكل الذي يزعم تنبيه...". (رأي إستشاري 85/5).

¹⁹⁷ كندا، و لو أنها قد حصلت على تجربة بأئسة في ميثاق تجارة حرة الذي مس بسيادتها (و لربما لهذا)، أدمجت إستثناء تام للثقافة في مفاوضاتها الثنائية مع الشيلي كوستا ريكا و إسرائيل كذلك قامت بذلك أستراليا و سنغافورا في ميثاق التجارة الحرة الثاني الذان صادقا عليه في 2003.

¹⁹⁸ المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان أو ميثاق سان خوزي لكوستا ريكا (بدأ يجري به العمل في 1987).

¹⁹⁹ المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان (بدأ يجري بها العمل في 1953).

²⁰⁰ الوثيقة الإفريقية لحقوق الإنسان و للشعوب (بدأ يجري بها العمل في 1986).

²⁰¹ اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (2004)، إغتصابات غير مباشرة لحرية التعبير: إنعكاس التكثيف في ملكية وسائل الإتصال الإجتماعية، تقرير سنوي للخطابة بحرية التعبير 2004.

و في نفس الإتجاه، تصريح المبادئ حول حرية التعبير لمنظمة الدول الأمريكية تأكد أن الإحتكارات و إحتكارات القلة في الملكية و المراقبة لوسائل الإتصال ²⁰²تتأمر ضد الديمقراطية لما تقصر في التعدد و التنوع التي تضمن الممارسة الكاملة للحق في إعلام المواطنين"، إذ يجب أن تكون خاصة لقوانين ضد الإحتكارات²⁰².

بعض المنظمات، كالجمعية العالمية للإذاعات الجماعية، قد إستعملت سابقا هذه الآليات للمحافظة على التنوع الثقافي في البث الإذاعي، و قد أخذت قرارات، تقارير و توصيات التي تقوي الدفاع على هذه المبادئ. و في حالة الإعتراف بأهمية الإذاعات الجماعية²⁰³، التشكيك في الإقامة الخاصة للمطلبات الإقتصادية للحصول على الذبذبات الراديو كهربائية²⁰⁴ أو الإنشغال المعبر عليه من طرف تكتيف الوسائل في القارة²⁰⁵، التي كانت بارزة مؤخرا كتهديد "غير مباشر" لحرية التعبير.

²⁰²اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (2000). البند 12، تصريح المبادئ لحرية التعبير، منظمة الدول الأمريكية(ندأ). أكتوبر 2000.
²⁰³ممارسة حرية التعبير من طرف وسائل الإتصال الجماعية، تقرير الخطابة بحرية التعبير 2002، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان.
²⁰⁴تقرير حول حق الحرية في التفكير و التعبير في غواتمالا، الباب 9 ، ندأ\سلسلة ل\2.111، الناطق بحرية التعبير، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، غواتمالا، 6 أبريل 2001.
²⁰⁵اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (2004).